جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

البنوك الاسلامية في الجزائر ودورها في تمويل التنمية

دراسة ميدانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

براك شكيب

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة):	.....	رئيسا
الأستاذة:	لخضاري نجاة	مشرفا
الأستاذ (ة):	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

سورة يوسف - الآية٧٦

خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ

سورة المطففين - الآية٢٦

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا بوا زي نعمه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد صلّى الله عليه وسلم وعلى آله و صحبه أجمعين.

أما بعد.....

نشكر الله تعالى القدير أولاً على توفيقه لنا بإتمام هذه الرسالة، فهو سبحانه وتعالى أحق بالشكر والثناء وأولى بهما.

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يَشْكُرُ اَللهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ اَلنَّاسَ".

رواه الترميذيُّ

فإني أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذتنا المشرفة لهذه المذكرة الأستاذة " لخضاري نجاة" حيث بفضل الله ثم بفضل جهدها المتواصل وتوجيهاتها السديدة، ورحابة صدرها طوال فترة البحث، تم إنجاز هذا العمل، فلها مني فائق التقدير وبالغ الاحترام.

وإلى كل من مدى لنا يد المساعدة من أساتذنا الكرام وزملائنا الأعزاء، على ما قدموه لنا من معونة معنوية كانت أو مادية.

إهـــــداء

اهدي هدا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه و تعالى :

[وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا]

الإسراء ٢٤

إلى الوالدين حفظهما الله

إلى من ساندتني في صلاتها و دعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى من تشاركني أفراحي وأساتي إلى نبع إلى من حملتني في بطنها و أسكنتني قلبها فغمرتني العاطفة و الحنان إلى من بسمتها غايتي و ما تحت أقدامها جنتي بحبها ، إلى أجمل ابتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود.

ربما لا تتاح الفرصة دائماً لي لأقول لك شكرا . . . وربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان ولكن يكفي أن تعرفي يا نور العين و فؤادي أنني أحبك كثيرا أمي الغالية حفظك الله.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح . إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي إلى أعظم أعز رجل . إلى من كلّله اللهّ بالهيبة والوقار إلى من علّمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من كان دعمي.. لا أستطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي دائما في البداية، إلى أحب الناس إلى قلبي أبي العزيز.

إلى إخوتي و إلى جميع أقاربي .

إلى كافة زملاء التي تقاسمت معهم مقاعد الدراسة و شكر خاص إلى الدكتورة "حبشي فادية"

وكذلك أهدي إلى كل من كان رمزّا للمحبة، إلى صديقتي "كريمة" "فايزة" "صليحة"

وإلى جميع من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

شكيب

فهرس المحتويات

الفهرس

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول 1

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية 2

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية 2

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية 7

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية 14

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية 14

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية 15

المبحث الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية 25

المطلب الأول: المضاربة والمشاركة 25

المطلب الثاني : المزارعة ، المساقاة و المغارسة 33

المبحث الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية 37

المطلب الأول: المرابحة والبيع التأجيري (الإجارة) 37

المطلب الثاني: الاستصناع، بيع السلم و البيع بالتقسيط أو البيع لأجل 43

الفصل الثالث 50

المبحث الأول: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر 52

المطلب الأول: نشأة و إستراتيجية نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر 52

المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر: 59

المبحث الثاني: تقديم ببنك الفلاحة والتنمية الريفية 65

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطورها و هيكلها التنظيمي 65

المطلب الثاني:أهداف،مهام والصيغ المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR 70

خاتمة **77**

قائمة المراجع 79

الملحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل أنواع التمويلات في البنوك الإسلامية ما بين (2019–2022).	55
02	يمثل صيغ التمويل في البنوك خلال (2019–2022) في المدى القصير.	56
03	يمثل صيغ التمويل المعمول بها على المدى المتوسط خلال الفترة (2019–2022)	56
04	يمثل التمويلات الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية على المدى الطويل خلال الفترة (2019–2022)	57
05	منتجات وخدمات البنوك الإسلامية الجزائرية.	58
06	حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية خلال الفترة ما بين 2018 و 2022 (آلاف الدينار)	61
07	نوع التمويل المقدم من البنوك الإسلامية الجزائرية للأفراد والزبائن خلال الفترة ما بين 2018 و 2022 (آلاف الدينار)	62
08	تطور ودائع النظام البنكي الجزائري وحصة البنوك الإسلامية منه.	63
09	نمو قروض النظام البنكي الجزائري وحصة البنوك الإسلامية منه.	64

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	شباك الصيرفة الإسلامية بنك اللفلاحة و التنمية الريفية عين تموشنت 772	80
02	Financement islamique MOURABAHA	81

الملخص

الملخص باللغة العربية

في عالمنا الإسلامي، تحظى البنوك الإسلامية بأهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتعتمد أساليب تمويلية تتفق مع هذه المبادئ، مما يميزها عن البنوك التقليدية.

تم استخدام المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المرتبطة بمصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال القيام بتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر.

وفي الأخير توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم الإحصائيات حول صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية وأهم مؤشرات التي لها دور في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر من خلال تشجع على الابتكار وتوفر فرص عمل، وتعمل على تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: *البنوك الإسلامية، التنمية الإقتصادية، صيغ التمويل.*

الملخص باللغة الإنجليزية

Islamic banks play an important role in encouraging economic growth in our Islamic world since they operate according to Islamic standards and use financing techniques that are in alignment with these values, differentiating them from traditional banks.

In addition to the analytical technique to evaluate various facts connected to Islamic banks in Algeria, the descriptive methodology was employed to collect data linked to Islamic banks and economic development.

Furthermore, we obtained the most important statistics about financing formulas in Algerian Islamic banks, as well as the most significant indicators that play a role in financing Algerian economic development by encouraging innovation, providing job opportunities, working to improve financial inclusion, and offering banking services to all categories of society, through this study.

KEYWORD*: Islamic banks, economic development, financing formulas.*

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعد البنوك الإسلامية في الجزائر مؤسسات مالية تتبع نظام الشريعة الإسلامية، وتتميز بتوفير خدمات مالية وإقراض الأموال وفقاً للمعايير الإسلامية التي تمنع الربا والمصارفة الحرام. وتلعب هذه البنوك دوراً هاماً في دعم وتمويل التنمية في الجزائر، حيث تعتمد بشكل كبير على تمويل المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير الاقتصاد.

وتلعب البنوك الإسلامية دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة في الجزائر، بما في ذلك المشاريع السكنية والصناعية والزراعية والبنية التحتية. كما تحرص البنوك الإسلامية على تمويل المشاريع التي تساهم في الحد من البطالة وتحسين مستويات الدخل والمعيشة للسكان. وبالإضافة إلى دورها في تمويل المشاريع التنموية، تلعب البنوك الإسلامية في الجزائر دوراً مهماً في تعزيز الوعي الاقتصادي والمالي للمجتمع، حيث تقوم بتوفير خدمات ومنتجات مالية مبتكرة وشفافة تلبي احتياجات العملاء بشكل كامل وتعزز الثقة بين المجتمع والنظام المالي. وتعمل البنوك الإسلامية على تطوير المنتجات المالية الإسلامية بما يتلاءم مع الظروف والاحتياجات المحلية في الجزائر ويساعد على تعزيز التنمية المالية والاقتصادية في البلاد.

أولا: إشكالية الدراسة

أثبتت العديد من الدراسات اقبال متزايد على التعامل مع البنوك الإسلامية وزيادة الاهتمام بالصيغ التمويلية الإسلامية مما أدى إلى تسارع ملحوظ في التطور الاقتصادي وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

- إلى أي مدى تساهم البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- للإجابة على هذا التساؤل سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما هو مفهوم البنوك الإسلامية؟ وماهي مواردها ووظائفها؟
- ماهي الصيغ التمويلية اسلامية وكيف يمكن للبنوك الإسلامية تحقيق التنمية في الجزائر ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نصوغ الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية هي المؤسسة المالية لا تتعامل بالفائدة (الربا) وتعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

- تلعب صيغ التمويل الإسلامية دورًا فعالا في تحقيق التنمية في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الوقوف على الدور الذي تساهم به البنوك الإسلامية في تمويل التنمية

خامسا: أهداف الدراسة

من خلال هذا الموضوع تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها ما يلي:

- معرفة اهم الفروق الجوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي،
- تبيان أهمية البنوك الإسلامية من خلال مساهمتها بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية كم خلال الضوابط العامة للنقود وتخصيص الموارد في إطار المعايير الشرعية.
- إثراء المكتبة بمواضيع جديدة في الاقتصاد الإسلامي تتضمن أفكار حديثة في هذا المجال .

سادسا: المنهج المتبع

سيتم الاعتماد في هذا البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي والواضح البسيط الموجز البعيد عن العبارات الصعبة التي يتعذر على القارئ استيعابها.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار للموضوع الى العوامل التالية:

مدى الأهمية التي تكتسيها البنوك الإسلامية؛

خلفية اهتمام بالمواضيع المتعلقة بالخدمات التي توفرها البنوك في دعم التنمية.

الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي.

ثامنا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في: الجزائر

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة 2018-2022

الحدود المكانية: دراسة ببنك السلام والبنك الوطني الجزائري وشباك الصيرفة إسلامية ببدر

تاسعا: الدراسات السابقة

1. دراسات محلية

أ. **دراسة (درغال 2007)** بعنوان " دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية"، دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: تحديد مفهوم التنمية والتمييز بين الدور التنموي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتحليل دور المصارف في مساعدة الدول في بدء عملية التنمية الاقتصادية وتعجيلها ودفعها قدمًا. تتقتصر هذه الدراسة على اقتصاديات الدول الإسلامية، مع الإشارة إلى الدول النامية بشكل عام. يتم مقارنة المنهج التنموي الرأسمالي، المرتبط بالاقتصاد الوضعي، والمنهج التنموي الإسلامي، مع التركيز على دور المصارف كمنتجات للفكر الاقتصادي الرأسمالي، إضافةً إلى الانهيار الأخير للنظام الاقتصادي الاشتراكي في العقد الأخير من القرن الماضي.

توصلت الدراسة إلى أن فكرة المصارف تعود إلى الحضارة الإسلامية، وأنها ليست حصرًا للحضارات الأخرى كما يروج الفكر الغربي. فعلى سبيل المثال، بيت المال الإسلامي يُعتبر أول مصرف في تاريخ البشرية، حيث كان يمثل خزينة أو مصرف الدولة، ويمكن مقارنته بالمصرف المركزي في العصر الحالي. بالإضافة إلى ذلك، كان المسلمون سباقين في إصدار الشيكات واستخدام أساليب وتقنيات تحويل الأموال وغيرها من الأعمال المصرفية الحديثة، على غرار ما فعل سيف الدولة الحمداني في القرن الرابع الهجري.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية. علاوة على ذلك، سيتم تحليل الاختلافات والتشابهات بين المصارف

ب. **دراسة ميلود بن مسعودة** بعنوان **"معايير تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية"** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، تدور إشكالية البحث: ما هي المعايير والأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها القرارات التمويلية والاستثمارية؟ وما مدى فعاليتها الاقتصادية؟ وهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار الخاصة بالبنوك الإسلامية ينبغي أن تعكس طبيعتها الفريدة وتتناسب مع الصيغ والأهداف التي تعتمدها. يجب أن تكون هذه المعايير قائمة على مبدأ الأولويات الإسلامية، حيث يلتزم البنك الإسلامي بمراعاة هذه الأولويات عند إجراء عمليات التمويل والاستثمار، ويتبع التدرج الهرمي في تلبية الاحتياجات الأساسية قبل الاهتمام بالاحتياجات الأخرى وتحسيناتها عند تخصيص الموارد المالية للعمليات.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على البنوك الإسلامية أن تلتزم بمعايير الشرعية الإسلامية في عملياتها المالية، وأن تحافظ على سلامة المشروعات الاستثمارية من جميع الجوانب المالية والأخلاقية والاجتماعية. يجب أن تكون هناك رقابة دقيقة على عمليات التمويل والاستثمار لضمان توافقها مع المبادئ الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الثقة والشفافية في النظام المصرفي الإسلامي وتعزيز دوره في تعبئة الموارد المالية للتنمية.الاستجابة لمبدأ الأوليات الإسلامية الذي يفرض على البنوك الإسلامية ضرورة مراعاتها عند إجراء عملياتها التمويلية و الاستثمارية و الالتزام بالتدرج الهرمي للضروريات تقر الحاجيات وبعد ذلك التحسينات عند تخصيص البنك لعملياته و موارده .

ت. **دراسة (بوعيطة، 2019)** بعنوان تقييم الدور الاقتصادي لمصرف السلام الإسلامي"، دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة برج بوعريريج. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الاقتصادي الذي يلعبه مصرف السلام الإسلامي في الجزائر والسودان، وذلك من خلال مقارنة النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي. يتبع البحث منهجاً وصفياً وتحليلياً ومقارناً، حيث يتم تناول النظام المصرفي في البلدين المذكورين، ثم يتم تحليل الدور الاقتصادي الذي يلعبه مصرف السلام الإسلامي في إطار النظام المصرفي التقليدي والإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الإحصاء وتحليل التقارير السنوية والقوائم المالية في الدراسة. يتم أيضا استخدام النسب المالية وتحليلها ومقارنتها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أظهرت هذه الدراسة أن مصرف السلام في الجزائر حقق معدل نمو أعلى في موارده الإجمالية بمتوسط قدره 17.42% خلال فترة الدراسة، بينما سجل مصرف السلام في السودان معدل نمو بنسبة 5.09%. كما أظهرت الدراسة أن مصرف السلام في الجزائر حقق أعلى معدل نمو في إجمالي الودائع بمتوسط قدره، في حين حقق مصرف السلام في السودان أعلى معدل نمو في إجمالي حقوق الملكية بمتوسط قدره.

2. دراسات عربية

أ. **دراسة المشهراوي (2003)** بعنوان دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية، دراسة تحليلية على البنوك الإسلامية في فلسطين. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة بين عامي 1996 و2002. ونظرًا لكون البنوك الإسلامية ظاهرة مصرفية حديثة في فلسطين، هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الفعلي للمصارف الإسلامية في المساهمة في التنمية الاقتصادية في البلاد. كما هدفت الدراسة إلى تحديد حجم الأصول المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين وحجم التوظيفات التي توفرها هذه المصارف، وتقدير مدى مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في البلاد.

تشتمل نتائج الدراسة على التوصية بضرورة تعزيز تمويل القطاع الصناعي والزراعي وزيادة ثقة الجمهور في المصارف الإسلامية. كما أوصت الدراسة سلطة النقد بتشجيع المصارف الإسلامية وتعزيز المراقبة عليها.
بشكل عام، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية ودور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين وتسليط الضوء على التحديات والتوصيات المتعلقة بتطوير هذا القطاع.

ب. دراسة (عبادة وملحم 2019)بعنوان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، دراسة البنك الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح واقع الاقتصاد الأردني ودور التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: يهدف البحث إلى تحليل وشرح الحالة الحالية للاقتصاد الأردني ودراسة دور المصارف الإسلامية في تقديم التمويل المصرفي في البلاد.
2. تحليل تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الادخار والاستثمار: يهدف البحث إلى دراسة تأثير المصارف الإسلامية في تعزيز عمليات الادخار وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأردني.
3. بحث دور التمويل المصرفي الإسلامي في القضاء على البطالة: يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في توفير فرص العمل والحد من معدلات البطالة في الأردن.

لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف البيانات المرتبطة بموضوع البحث، واستخدمت المراجع والمجلات العلمية والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة في المجال، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالموضوع. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية وتقارير البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن. كما تم استخدام المنهج الكمي القياسي لتحليل البيانات.وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن التمويل المصرفي الإسلامي يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويساهم في تمكين الأفراد والشركات من شراء السلع والخدمات الحقيقية وتعزيز التنمية الاقتصادية.
ومن ناحية أخرى، يؤدي التم

3. **دراسات أجنبية:**

أ. **دراسة (2010Ahmed)** ,بعنوان الخبرة المصرفية الإسلامية في باكستان، مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية Islamic banking experience of Pakistan, comparison between Islamic and conventional banks).

هدفت هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين جودة الخدمة ورضا العملاء فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية وكذلك البنوك التقليدية في باكستان، وقد بينت الدراسة كيفية تأثير جودة الخدمة على رضا العملاء من خلال تقييم حجم العلاقة بين المتغيرات المحددة للدراسة، وتعد هذه الدراسة مهمة بسبب اتجاهها الناشئ

من الممارسات المصرفية الإسلامية في باكستان في وجود النظام المصرفي التقليدي وقد تم جمع البيانات من عملاء البنك بواقع 720 عينة للدراسة تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات. وكانت النتائج تعكس أن هناك علاقة إيجابية قوية بين جودة الخدمة ورضا العملاء في المصارف الإسلامية، وكذلك في حالة البنوك التقليدية، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين جودة الخدمة ورضا العملاء في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك الإسلامية في باكستان، وقد أثرت الدراسة على عدد كبير من المصرفيين وصانعي السياسات والأكاديميين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات والتي تتعلق بالبنوك الإسلامية والعمليات التي تقوم بها.

إن ما يميز هذه الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة هو اهتمامها وتحديد العلاقة بين الأثر الديني من جهة وبين متغيرات أخرى تتمثل في التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي والواضح البسيط الموجز البعيد عن العبارات الصعبة التي يتعذر على القارئ استيعابها.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

ذكر تقسيمات الدراسة من فصول ومحتوياتها على شكل فقرات. ذكر تقسيمات الدراسة من فصول ومحتوياتها على شكل فقرات.ذكر تقسيمات الدراسة من فصول ومحتوياتها على شكل فقرات.ذكر تقسيمات الدراسة من فصول ومحتوياتها على شكل فقرات.ذكر تقسيمات الدراسة من فصول ومحتوياتها على شكل فقرات

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات سالفة الذكر واثبات صحة الفرضية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول أساسين ومقدمة وخاتمة؛ حيث يهدف الفصل الأول إلى تحديد مفهوم وأساسيات البنوك الإسلامية ومستلزماتها اما الفصل الثاني يحتوي على الصيغ التمويلية الإسلامية ثم نتطرق إلى الفصل الثالث بدراسة حالة الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف البنوك الإسلامية المتواجدة فيها والذي يتعبر لب الدراسة ليكمل الفصل الأول من خلال الربط بين ماجاء فيه، فانطلاقا منه يتم تبيان دور وفعالية صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية في الجزائر.

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية أصبحت واقعاً مهماً في الحياة المالية للأفراد والشركات في العالم، وذلك نظرا الخدمات الاقتصادية والمالية الفريدة التي تقدمها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية

مرت نشأة البنوك الإسلامية بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:[1]

تعود جذور النشاط المالي الإسلامي إلى فترة صدر الإسلام، حيث كان النشاط المالي والمصرفي يعتمد على المفاهيم الإسلامية والأخلاقية، والتي تحرص على مكافحة الربا والاحتكار والاستغلال.ويعتبر الزبير بن العوام رضي الله عنه أحد الأشخاص الذين ساهموا في تطوير النظام المالي الإسلامي، حيث قام بابتكار طريقة للإيداع تمنع الاكتناز المحرم في الإسلام، وتسمح للمودع بالتصرف بأمواله بحرية. وكانت هذه الطريقة تتمثل في إيداع الأموال في مكة، ثم إعطاء صاحب المبلغ إيصالاً وأمراً بالدفع إلى عامل له في الشام والعراق أو اليمن، الذي يأمر بدوره بأن يؤدي النقود إلى حاملها.

يعتبر النظام الإيداعي المبكر في الإسلام مبدأ أساسي في نظام البنوك الإسلامية الحديثة، والذي يسمح للمودع بالتصرف بأمواله بحرية دون فرض فوائد، ويسمح للبنوك الإسلامية بجمع الودائع من العملاء واستثمارها في مشاريع متوافقة مع المبادئ الإسلامية

بسبب انتشار الفائدة الربوية في البنوك التقليدية وتحريمها شرعاً في الإسلام، بدأ الباحثون والعلماء يبحثون عن بديل للنظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الربا. وظهرت بعد ذلك البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية، والتي تتبنى مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية في عملياتها المصرفية والمالية.

تعود الجذور الأولى للنظام المصرفي الإسلامي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأ مشيخة صوفية إسلامية في مدينة حيدر أباد في الهند استخدام الصدقات التي تلقوها من أتباعهم لتمويل مشاريع تجارية تعتمد على مضاربات مشروعة بدون فوائد. ومن خلال تلك المضاربات المشروعة، تم تحقيق أرباح تم استخدامها في تمويل مشاريع جديدة، وهكذا بدأت تنشأ شركات تعاونية إسلامية في الهند وخارجها. ويمكن القول إن بداية النظام المصرفي الإسلامي

[1] خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 31

الحديث كانت في عام 1940، عندما تأسست صناديق الادخار بدون فوائد في ماليزيا، وتلاها تدشين خطوات لتقنيات التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية في باكستان في عام 1950. وبعد عشر سنوات، ظهرت بنوك الادخار المحلية في مصر في أوائل الستينيات. من القرن العشرين.

ولظروف مختلفة، لم تتمكن هذه التجربة البنكية من الاستمرار أكثر من سبع سنوات ، ولكنها كانت تجربة مفيدة وحافزًا للتطور في النظام المالي الإسلامي. فقد أدت إلى تأسيس العديد من البنوك الإسلامية وشركات التأمين والاستثمار في الدول الإسلامية والغربية. تأسست البنك الإسلامي والتنمية عام 1973 م وهي إحدى البنوك الإسلامية المهمة حتى اليوم.

تبنت بعض الدول الإسلامية نظام المصارف الإسلامية، إذ زاوجت بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي كالأردن والبحرين ومصر. كما تسعى دول أخرى مثل إيران وباكستان والسودان إلى إسلامة الاقتصاد والقانون. وفي عام 1963، تأسس بنك الادخار في مدينة "ميث غمر" بجمهورية مصر العربية على يد الدكتور أحمد النجار، وهدفه تقديم المساعدة لفقراء المدينة ومنح قروض حسنة خالية من الفائدة للراغبين من سكانها. وبعد حرب أكتوبر 1973، وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط والوفرة المالية التي حققتها دول الخليج العربي، شهدت تأسيس البنوك الإسلامية انتعاشاً كبيراً. وأصبح بنك دبي الإسلامي، الذي تأسس في مدينة دبي في 12 مارس 1975، حيث يعتبر أول بنك إسلامي في العصر الحديث.

وسرعان ما تأسس عدد من البنوك الإسلامية فاعتبر عقد السبعينات من القرن العشرين مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية، أما عقد الثمانينات فاعتبر عهد إثبات مكانة تلك البنوك وجدارتها.

في العقد الثالث من تأسيس البنوك الإسلامية، الذي يعود إلى التسعينيات من القرن العشرين، توسعت هذه البنوك بشكل كبير وانتشرت في مختلف أنحاء العالم. وبحلول عام 2000، بلغ عدد البنوك الإسلامية 187 بنكًا تدير أصولًا تتجاوز قيمتها 200 مليار دولار أمريكي. وتوسعت رقعة تواجد البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية و الدول والعربية.

ومن مبررات الحاجة لوجود بنوك إسلامية في عصرنا الحاضر :

1- إن وجود المؤسسات المالية الإسلامية يساهم بشكل كبير في تعزيز المنفعة الوطنية وذلك بسبب وجود حجم كبير من المدخرات التي لا تستغل بسبب ارتفاع معدلات الربا في البنوك التقليدية. وبالتالي، تعتبر البنوك

الإسلامية نافذة لتجميع هذه المدخرات واستثمارها بطرق شرعية ومشروعة، وهذا يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

2- يتطلب التحدي الذي نواجهه في الوقت الحاضر، تثبيت الهوية الإسلامية وإظهار قدراتنا في إدارة المؤسسات المالية المتطورة بنجاح. ليس كافياً فقط وجود بنوك إسلامية، بل يجب علينا توسيع قاعدة الاستثمارات وتنويعها لتفوق العمل البسيط كمؤسسة مالية صغيرة، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية: تعددت تعاريف البنوك الإسلامية نذكر من بينها ما يلي:

التعريف 1 : مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق التنمية الاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1].

التعريف 2: "البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية، تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي في نطاق التأمين التعاوني والزكاة، على وفق الأصول والأحكام ومبادئ الشريعة[2]

التعريف 3 وحسب معاهدة إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فإن البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي بالفائدة أخذا أو عطاء.[3]

[1] أحمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 110

[2] المرجع نفسه، ص 111

[3] المرجع نفسه

التعريف 4 ويعرف "بأنه مؤسسة مالية بنكية، تقوم بالأعمال البنكية من حشد للمدخرات وتوظيف الأموال وتقدم مختلف الخدمات البنكية وفق الشريعة الإسلامية"[1]

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

من خلال القاعدة الرئيسية للبنوك الإسلامية، وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك البنوك تتفرع إلى :[2]

1. عدم استخدام الفائدة في جميع أعمالها والالتزام بقاعدة الحلال والحرام لمنع إلغاء الفائدة.
2. التركيز على المشروعات النافعة التي تحقق تنمية شاملة في الزراعة والتجارة والصناعة الصالحة للعامة.
3. تعبئة الادخار المجمد والمبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية في العالم الإسلامي.
4. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وتحقيق التوازن بينهما.
5. تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
6. إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة وإيصالها إلى المصارف الشرعية لإدارتها.
7. المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والمساهمة في الحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي متكامل. [3]

الفرع الثالث: أسس عمل البنوك الإسلامية

يقوم عمل البنوك الإسلامية على مجموعة من أسس التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية نذكر من بينها ما يلي:

1خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان سابق، ص 32

[2]المرجع نفسه ، ص 111

[3]محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 11.

1. **مبدأ عدم التعامل بالربا** تعتبر محافظة البنوك الإسلامية على مبدأ عدم التعامل بالربا أحد أبرز سماتها، حيث تهدف إلى تطهير المال من شبهة الظلم والاستغلال الذي يترتب على القروض الربوية التي تقوم بها البنوك التقليدية. يعد هذا المبدأ متفق عليه في جميع الرسالات السماوية والوحي القديم. ومن خلال تحقيق هذا المبدأ، يصبح البنك الإسلامي أداة ترشيد ورشادة تنموية تستثمر في مجالات تدريجية مناسبة وتقدم عوائد مناسبة للمودعين لديها، في الوقت الذي تضمن فيه حفاظها على المال الذي أؤتمن عليه.

ولقد حرمت عدت النصوص الشرعية الربا تحريما شديدا لم تترك فيه مجالا لأي اجتهاد أو تأويل، ووصفت المتعامل بالربا بمحارب الله ورسوله.[1]

فقال عز وجل: " يأيها الذين آمنو اتقو الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله" [2]

2. **مبدأ استبعاد سعر الفائدة: استعملت كلمة الفائدة كبديل لفظي أو ترجمة حديثة لكلمة الربا.**

"استبعاد التعامل بالفائدة هي خاصية رئيسية تتمتع بها البنوك الإسلامية عن سائر البنوك الأخرى، لأن فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية وفقا لما أنزله الله سبحانه وتعالى والسنة الشريفة".[3]

3. **مبدأ الغنم بالغرم:**

المقصود بالغنم لغة هو الفوز بالشئ والربح والفصل، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي والغرم هو الدين وأداء شئ لازم.[4]

والمقصود بهذا المبدأ هو أن.يتم تحميل المستثمر والممول بنفس درجة المخاطرة والتعرض للربح أو الخسارة، وبالتالي لا يحق لأي طرف أن يضمن لنفسه الربح أو يتحمل المخاطرة وحده. يتم بذلك توزيع المخاطر بين المستثمر

[1] سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية في إيجاد حل لهاء المؤتمر العلمي العاشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعيها وعلاجها، جامعة جرش الأردن 14 16 ديسمبر 2010، ص 568

[2] سورة البقرة، الآية 277 278

[3] هاشم السيد دراسة وتطوير وتحليل الأدوات لدى المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراء، العلوم المالية، جامعة ويلز، المملكة المتحدة، 2009، ص 70

[4] انس فراش البنك الإسلامي، مجلة كلمة الله تعالى العدد 04 2010 .

والممول، مما يحفز المستثمرين على اختيار مشاريعهم بعناية وإدارتها بشكل فعال لتحقيق الأرباح، ويجعل البنك الإسلامي شريكًا فعالًا في تحقيق هذه الأرباح.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية

في هذا المطلب تطرقنا إلى كل من أهداف البنوك الإسلامية، وكذا أنواعها :

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية:

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن توضيحها فيما يلي: [2]

أولا: الهدف التنموي للبنك :تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

- جذب رأس المال الإسلامي الجماعي وزيادة الاعتماد على الذات بين الدول الإسلامية، وتقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي في الإسلامية.

- إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع والخدمات الأساسية والإستراتيجية التي تم إنتاجها.

- تنمية الحرفيين والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها الأساس لتطوير البنية الاقتصادية والصناعة في الدول الإسلامية.

- توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة، وزيادة الناتج الإجمالي للدولة.

[1] هاشم السيد، مرجع سابق، ص 71

[2] المرجع نفسه ، ص 111

– تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة، سواء في الصناعة أو الزراعة أو التجارة، وتوسيع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية أصوله الإنتاجية.

ثانيا : الهدف الاستثماري للبنك :

تتحدد أهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي فيما يلي:

1. تحقيق مستوى توظيف تشغيلي عالي لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع، والقضاء على البطالة؛
2. العمل على تنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر والمشاركات وترويج المشروعات ودراسات الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام؛
3. رفع الأداء الاقتصادي للمؤسسات سواء التي يشرف عليها البنك أو المؤسسات الأخرى، وبالتالي القضاء على الإسراف؛
4. توفير خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والإدارية المختلفة مثل خدمات التسويق المتعددة كالترويج والتوزيع؛
5. ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي ذاته أو المشاركة مع أصحاب ذوي الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية ممن يمتلكون سمعة حسنة؛
6. تحقيق مستوى معين من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وبما يتناسب مع مستوى الدخول وبالتالي القضاء على الاستغلال والاحتكار ؛
7. تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يشارك في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عناصر الإنتاج بالمشاركة في العملية الإنتاجية.

ثالثا : الهدف الاجتماعي للبنك الإسلامي

يسعى البنك الإسلامي إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ المشروعات التي تعزز توزيع الدخل بشكل أفضل، وتوفير القروض الحسنة، وتشجيع إنشاء المشروعات الاجتماعية. وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها ما يلي:

1. العمل على تعزيز وتطوير ثقة المواطنين في النظام الاقتصادي الإسلامي؛
2. إنشاء منشآت استشفائية والمعاهد العلمية والصحة التي تقدم خدماتها مجانا للقضاء على الأمية والأمراض التي تعاني منها الدولة الإسلامية؛
3. محاربة ظاهرة الربا والاحتكار من خلال عدم التعامل مع الممارسين لهذه الأعمال وعدم توفير سبل التمويل لهم.
4. تحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال توفير سبل التمويل للفئات الضعيفة اقتصاديًا، مثل صغار المنتجين والأفراد ذوي الخبرات والمهارات الذين يفتقرون إلى رأس المال أو الضمانات المطلوبة للحصول على تمويل. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم المعونة للفقراء من خلال منح الهبات أو المساعدات المالية لتحسين وضعهم المادي.

الفرع الثاني : أنواع البنوك الإسلامية

بسبب زيادة نشاط البنوك الإسلامية وتوسعها، أصبح من الضروري تخصيصها لأنشطة اقتصادية محددة وإنشاء بنوك إسلامية متخصصة في تقديم خدمات محددة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى. يمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع، وهي:

أولا: وفقا للنطاق الجغرافي للنشاط : تنقسم البنوك الإسلامية إلى فئتين رئيسيتين: البنوك ذات النشاط المحلي والبنوك ذات النشاط الدولي وسوف نوضح كل منهما على حدى فيما يلي:[1]

[1] محسن أحمد الخصري البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة ابتراك للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، من 18

بنوك إسلامية ذات النشاط المحلي: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج النطاق الجغرافي.

بنوك إسلامية ذات النشاط الدولي: هي ذلك النوع من البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي

يمكن تمييز عدة أنواع من البنوك الإسلامية، وتشمل:بنوك إسلامية صناعية، بنوك إسلامية زراعية، بنوك الاستثمار الإسلامي، بنوك إسلامية تجارية وبنوك التجارة الخارجية الإسلامية ، وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي: [1]

1. **بنوك إسلامية صناعية** : هي مؤسسات مالية تتبع أحكام الشريعة الإسلامية في تقديم خدماتها المصرفية والاستثمارية. تختلف هذه البنوك عن البنوك التقليدية في أنها تقوم بتمويل المشاريع الصناعية والتجارية بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل وتسعى البنوك الإسلامية الصناعية إلى تحقيق العدالة المالية والاجتماعية من خلال تقديم خدماتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل في المجتمعات التي تعمل بها.
2. **بنوك إسلامية زراعية:** هي مؤسسات مالية إسلامية تهدف إلى تمويل المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وأحكامها. وتختلف هذه البنوك عن البنوك الإسلامية الأخرى بالتركيز الخاص على تمويل الأنشطة الزراعية والحيوانية والسمكية، والتي تعد مهمة جداً لتوفير الغذاء والمواد الغذائية للمجتمعات. وتعتمد بنوك إسلامية زراعية على أسس العدالة والتعاون في تمويل المشاريع وتشجيع المزارعين على الاستثمار في الزراعة وتطويرها، وتعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الدخل المتاح للمزارعين.

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 19.

3. **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي:** هي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتقدم خدمات الادخار والاستثمار الحلال. وتهدف هذه البنوك إلى تشجيع الادخار والاستثمار في المجتمع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتختلف بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية عن البنوك التقليدية في طريقة عملها وتمويلها للمشروعات، إذ تستخدم نظام المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من الفائدة الربوية، وتعتمد على التمويل الخاص بالمشاركة والاستثمار في المشروعات الحلال. وتعتبر بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية جزءًا مهمًا من النظام المالي الإسلامي وتلبي احتياجات الأفراد والشركات التي تبحث عن تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

4. **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية** : تسعى هذه البنوك إلى تعزيز التجارة الدولية والتبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة التحديات والاختلالات الهيكلية التي تواجهها المناطق الإنتاجية في الدول الإسلامية. تهدف بنوك الصناعة الإسلامية إلى توسيع نطاق السوق ورفع قدرة المناطق الإنتاجية على الاستغلال الأمثل للموارد والتحسين المستمر لجودة الإنتاج. وبذلك، تساهم هذه البنوك في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية وتعزيز القدرة التنافسية في السوق العالمية.

5. **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص هذه البنوك في توفير التمويل للأنشطة التجارية وتمويل رأس المال العامل للشركات. تعتمد على الأسس والأساليب الإسلامية في تقديم الخدمات المالية، مثل المتاجرة الإسلامية التي تتضمن بيع وشراء السلع والأصول بطرق متفق عليها ومشاركة الأرباح والخسائر، والمرابحة التي تعتبر صيغة تمويلية تقوم على تقديم قروض متفق عليها بفائدة محددة، والمشاركة التي تشمل مشاركة البنك في رأس المال والأرباح والخسائر للمشروعات، والمضاربة الإسلامية التي تعنى بالاستثمار في الأصول المالية وتحقيق الربح من خلال النشاطات التجارية والاستثمارية.

ثالثا: وفقا لحجم النشاط:

تقسم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: بنوك إسلامية صغيرة الحجم، بنوك إسلامية متوسطة الحجم، وبنوك إسلامية كبيرة الحجم، وستتطرق لكل نوع على حدى فيما يلي:[1]

[1] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، دار اليازوري النشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 70 نفسه، ص 71.

1. **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** تعمل هذه البنوك على نطاق محدود داخل السوق المحلي، وتركز جهودها على تلبية احتياجات السوق المحلي من الخدمات المصرفية، حيث تقوم بجمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل للأفراد والمشاريع المحلية، وذلك وفقاً لأساليب وأحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمتاجرة. وتحول هذه البنوك أيضاً فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة للاستثمار في مشاريع كبيرة وضخمة.
2. **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات طابع قومي وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث تضم عدداً كبيراً من العملاء وتتمتع بنطاق جغرافي واسع وتقدم خدمات متنوعة، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.
3. **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** يطلق عليها البعض اسم " بنوك الدرجة الأولى " وتعد هذه البنوك ذات أهمية كبيرة في النظام المصرفي والاقتصادي بسبب حجمها الكبير وتأثيرها على السوق المالية والنقدية سواء في السوق المحلي أو الدولي. وتتمتع هذه البنوك بإمكانيات كبيرة تؤهلها لتوجيه وتحكم في تلك الأسواق من خلال تقديم خدمات ومنتجات متنوعة مثل الودائع، والتمويل، والاستثمار كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال وأسواق النقد الدولية.

رابعا :وفقا للإستراتيجية المستخدمة

يمكن تمييز البنوك الإسلامية حسب المعيار إلى ثلاثة أنواع رئيسية. هي: بنوك إسلامية قائدة ورائدة، وبنوك إسلامية مقلدة وتابعة، وبنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط، ويمكن شرح كل منها على النحو التالي:[1]

1. **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** هي تلك البنوك التي تتبنى إستراتيجية التوسع والتطوير المصرفي، وتقوم بتحقيق التفوق المصرفي والمالي. تهدف هذه البنوك إلى تطبيق أحدث التقنيات المصرفية واستخدام التكنولوجيا في المعاملات المصرفية والمالية. تُركز هذه البنوك على الابتكار وتحسين الخدمات المصرفية، مما يتيح لها دخول مجالات الأعمال الخطرة وذات الربحية العالية،استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتبني الممارسات الابتكارية، تتمكن البنوك الإسلامية الرائدة من تحقيق التنمية المستدامة وتوفير حلول مالية فعالة لعملائها. تُعتبر هذه البنوك روادًا في صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتسعى جاهدة للبقاء في طليعة التطورات المصرفية والتكنولوجيا

[1] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، دار اليازوري النشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 71

2. **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** تستند إلى استراتيجية التقليد للبنوك الإسلامية القائدة والمبتكرة. تقوم هذه البنوك بمراقبة واستيعاب الممارسات المصرفية المتقدمة التي ثبت نجاحها لدى البنوك الرائدة. وعندما يتبين أن هذه الممارسات تحقق ربحية وكفاءة، تعمل هذه البنوك على تقليدها وتبنيها في عملياتها المصرفية، هدفها هو تحسين جودة الخدمات المصرفية التي يقدمونها وتلبية احتياجات العملاء بشكل مشابه للبنوك القائدة. يتابعون بعناية تطورات السوق واحتياجات العملاء، ويسعون لتطوير منتجات وخدمات جديدة تعكس الابتكارات والأساليب المصرفية الناجحة. باستخدام إستراتيجية التقليد، تسعى البنوك الإسلامية المقلدة إلى تعزيز مكانتها في السوق وزيادة ربحيتها من خلال تبني الأفكار والممارسات الناجحة للبنوك القائدة. وبذلك، تسهم في تحسين وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي بشكل عام وتلبية احتياجات المجتمع المصرفي.
3. **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** تقوم هذا النوع من البنوك بتطبيق استراتيجية المحافظة على رأس المال، والتي تركز على تقديم الخدمات المصرفية التي تتمتع بثبات في الأرباح. تتميز هذه البنوك بالحذر الشديد في عمليات الإقراض وتفادي تمويل الأنشطة ذات المخاطر العالية مهما كانت العوائد المحتملة، وذلك للحفاظ على سلامة رأس المال والاستقرار المالي للبنك. يشار إلى هذا النوع من البنوك بأنه يتبع استراتيجية الحذر والتحفظ في العمليات المصرفية.

خامسا :وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك

تنقسم وفق لهذا الأساس إلى نوعين هما: بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد، وبنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية، و التي سيتم توضيحها فيما يلي:[1]

1. **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** هي بنوك تنشأ خصيصا تأسست البنوك الإسلامية الخاصة لتلبية احتياجات الأفراد، سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو مؤسسات وجمعيات معنوية، فيما يتعلق بالخدمات المصرفية. تهدف هذه البنوك إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومبتكرة، مثل التمويل الشخصي، والحسابات الجارية، والودائع، وغيرها، وفقاً للمبادئ الشرعية الإسلامية. تتسم هذه البنوك بمرونة توفير حلول مالية تتوافق مع احتياجات العملاء الفردية وتساعدهم في تحقيق أهدافهم المالية.

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 20

2. **بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية:** تعمل هذه البنوك على توفير التمويل والدعم للدول الإسلامية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. فهي تقدم تمويلًا لمشاريع التنمية والبنية التحتية، وتساهم في تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه البنوك بتقديم الدعم والخدمات للبنوك الإسلامية العادية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير التمويل اللازم لمواجهة التحديات المالية والأزمات التي قد تواجهها البنوك العادية في ممارسة أعمالها.

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في أداء نشاطها المصرفي على آليات مختلفة عن تلك التي تستخدمها البنوك الربوية، نظراً للخصوصية التي تميز النظام المصرفي الإسلامي والحرص على الامتثال للأحكام الشرعية. ويتمثل هذا الحرص في تحقيق التوازن بين الالتزام بالشريعة وممارسة العمل المصرفي بشكل فعال.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية

هناك عدة ضوابط شرعية للبنك الإسلامي تتمثل فيما يلي: [1]

الفرع الأول : عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذا أو عطاءا

على اعتبار أن الفائدة البنكية من المحرم شرعا>>

تتميز البنوك الإسلامية بتبني آليات مختلفة عن البنوك الربوية، حيث تتبنى المبادئ الشرعية وتحرص على الامتثال للقواعد الشرعية في جميع أنشطتها المصرفية. ومن أهم مبادئها هي عدم التعامل بالفوائد البنكية، سواءً كانت في شكل إعطاء أو استلام، حيث تتجنب البنوك الإسلامية تمامًا الربا والمحرمات الشرعية المتعلقة به. وعلى هذا الأساس، يحكم تعامل البنك الإسلامي مع البنوك الربوية في الداخل والخارج ومع المدينين، حيث لا يترتب عليها تقاضي أية فوائد في حال تأخر المدين عن السداد، بل يتم الاستناد إلى القواعد الشرعية التي تحرم الربا

".... وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ..."[2] وهذا لا يتعارض مع ما أقرته الفتاوى الشرعية بجواز أخذ غرامة من الزبون المماطل وإنفاقها في أوجه الخير ؛

عدم الاستثمار أو تمويل أي سلعة أو مشروع لا تبيحه الشريعة الإسلامية، فلا استثمار أو تمويل للخمور أو الدخان أو أي محظور شرعي؛

الفرع الثاني :الالتزام بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

1. الاستفادة الكاملة من الموارد الاقتصادية المتاحة، والعمل على تطويرها وتحسين إنتاجيتها.

[1] احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، من 100 101

[2] سورة البقرة الآية 280

2. السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد
3. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام،
4. تحقيق الضمان الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتحسين المعيشة للمواطنين .

الفرع الثالث:الالتزام بالمبادئ والقيم الاقتصادية في الإسلام

مثل (مبدأ الاستخلاف المال) في الاعتقاد بأن المال ملك لله، وأن الإنسان مجرد مستخلف في استخدامه، وهذا يترتب عليه ضرورة ضمان الحد الكافي لكل فرد في المجتمع، إضافة إلى احترام الملكية الخاصة والحفاظ على الحرية الاقتصادية بما يتوافق مع أحكام الشريعة. ومن خلال هذا المبدأ يتم ترشيد الاستهلاك والإنفاق بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة وظائف التي تهدف إلى استيعاب الفائض الاقتصادي والموارد المالية للأفراد وتوجيهها بطرق متوافقة مع المبادئ الإسلامية. تشمل هذه الخدمات في:

الفرع الأول: قبول الودائع

تشترك تعاملات البنوك الإسلامية والتقليدية في تداول الودائع الجارية، ولكن تختلف في تعاملها مع الودائع الادخارية، حيث يتمكن صاحب الوديعة في البنك الإسلامي من الاختيار بين إيداعها في حساب استثماري يشارك في أرباحه، أو ترك جزء منها في حساب الاستثمار للتغطية على السحب اللاحقة، مع الحفاظ على ضمان أصل الوديعة، بينما تحل مشكلة السحب في البنوك التقليدية بتوفير الودائع بدون أرباح. وفيما يتعلق بالودائع لأجل، تستبدل البنوك الإسلامية النظام التقليدي بنظام المشاركة في نتائج الاستثمارات.[1]

أولا :منح القروض

يتبع البنك الإسلامي في عملية تمويل المشروعات إجراءات دقيقة تتضمن البحث عن أصحاب المشروعات الأكثر خبرة والأكثر فائدة للمجتمع، وتمويل المشروعات المختارة بموجب عقود تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] سعد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة لبنان 2001، ص 220

وبموجب هذه العقود، يتم دفع ما أنفقه المستثمر من الأموال، ويتم توزيع الأرباح بينه وبين صاحب المشروع. ويتمكن البنك الإسلامي من تمويل المشروعات المختلفة وفق شروط تضمن استقراره ونجاحه، مما يساهم في تحقيق الفائدة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.[1]

ثانيا: الشيكات

وهي أوراق تتضمن أوامر من العميل إلى البنك ليدفع إلى شخص ثالث المبلغ المدون في الشيك من حسابه الجاري في البنك.

إذن فالشيك هو تنفيذ لعقد الوديعة بين البنك والعميل وهو تعامل بعيد عن إثم الربا وفيه تيسير للتعامل بين الناس وخدمة لمصلحة المجتمع.[2]

ثالثا :تحصيل وخصم الكمبيالات

يتيح البنك الإسلامي للدائنين إيداع كمبيالات الديون لديه وتكليفه بتحصيلها، ويحصل البنك على عمولة مقابل الخدمة المقدمة. ومن الممكن للبنك الدفع الكامل لقيمة الكمبيالات قبل موعد استحقاقها وتعتبر هذه العملية قرضًا حسنًا، شريطة أن يكون للمستفيد حساب في نفس البنك. يمكن أيضًا للبنك الدفع الكامل لقيمة الكمبيالة باعتبارها تمويلًا يشارك في نتائج المدين. ومن المهم أن يتم تنفيذ جميع العمليات المصرفية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وبدون ممارسة الربا.[3]

رابعا :بيع وشراء العملات

يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بهذا النشاط لأن ذلك يعتبر بيع جنس بغير جنسه ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة يمكن أن يكون موضوع العمليات عملة (سيولة)، أو شيكات سياحية شيكات عادية، سند تمويل .[4]

[1] جلال وفاء البكري محمدين البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص81

[2] المرجع نفسه

سعد سعيد مرطان مرجع سابق، ص 50

[4] المرجع نفسه

الفرع الثاني :الاعتمادات المستندية

وهي على أنواعها تمثل تعهدا من البنك بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد.[1]

أولا : خطابات الضمان

تحتفظ البنوك الإسلامية بحق تقديم خطابات الضمان كخدمة للعملاء، ولكن بشروط تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يمكن للبنك الإسلامي تقديم خطابات الضمان للمقاولين الذين يتعاقدون مع الحكومة لتنفيذ مشاريع، على أن يتم تحمل المقاول لجزء من المخاطر وعلى أن يتم الحصول على عمولة بشكل مشروع ولا يتم استخدام أي أسلوب يخالف مبادئ الشريعة. يتم تحديد حجم العمولة بناءً على مدة الضمان ومبلغه، كما يجب على المقاول تقديم ضمانات مقابل هذه الخطابات، والتي يمكن أن تشمل مثلاً إيداع جزء من المبلغ المضمون في حساب البنك الإسلامي. يتم تمويل هذه المشاريع بنظام المشاركة في الربح وفي حالة عدم توافر حساب جار يغطي قيمة الضمان، يمكن للبنك المساهمة في التمويل على أساس المشاركة في الربح.[2]

ثانيا : عمليات الأوراق المالية

يمكن للبنك الإسلامي تقديم خدمات حفظ الأوراق المالية وخدماتها، مثل تحصيل الأرباح واستبدال الأوراق المالية المحددة للإصدار وطرح الاكتتاب نيابة عن الشركات التي توكل البنك على تقديم هذه الخدمات. يتم احتساب عمولة البنك على هذه الخدمات. ومن الشروط اللازمة لهذه العمليات، أن تكون للشركات ذات المشاريع المباحة، ويجب أن يتم التعامل في أوراق مالية مباحة مثل الأسهم ولا تُسمح بتداول السندات الربوية في هذه العمليات.[3]

1رفيق المصري، المصارف الإسلامية، دار القلم سوريا، 1994، ص 63.

[2]المرجع نفسه

3محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، سوريا، 1997، من 13.

الفرع الثالث :التحويلات النقدية

تقوم البنوك الإسلامية بهذه العملية مقابل عمولة، حيث تحويل الأموال ودفعها في مكان غير المكان الأول سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه.[1]

أولا :استثمار موارد البنك

يتم ذلك عن طريق قبول البنك لودائع المدخرين بهدف استثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية أن تستثمر هذه الودائع بنفسها، أو بالمضاربة مع طرف آخر يلتزم بأحكام المضاربة الإسلامية. [2]

ثانيا: خدمات ذات طابع اجتماعي

وهي خدمات تنفرد بها البنوك الإسلامية من بينها:[3]

1. جمع أموال الزكاة من مساهمي البنك مستثمرين لديه؛
2. صرف أموال الزكاة لمستحقيها وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية؛
3. إدارة أموال الزكاة واستثمارها حتى وصول موعد صرفها لمستحقيها؛
4. منح القروض الحسنة بغير فوائد لمن يستحقها مع مراعاة عدم القدرة على سداد.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تهدف البنوك الإسلامية لممارسة نشاطها بفعالية كاملة و تحسين كفاءتها ولذلك فهي تحاول توفير كم من الموارد المالية والنقدية واستعمالها بأفضل الطرق ويمكن تقسيم مصادر الأموال في البنوك إلى مصادر داخلية وخارجية وسنوضح كل منهما فيما يلي:

[1] محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، سوريا، 1997، من 13.

2فلاح من الحسيني، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 119

[3] المرجع نفسه

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تعد المصادر الداخلية مثل رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة من أهم مصادر الأموال للبنوك الإسلامية. وتتميز هذه المصادر بأنها مستقلة ولا تخضع لمخاطرة السحب الفجائي، مما يسمح للبنك باستخدامها بكفاءة في الاستثمارات ذات الطابع الطويل المدى. وعلاوة على ذلك، تمثل هذه المصادر أحد الركائز الأساسية التي تساعد البنوك الإسلامية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها في ممارسة أنشطتها المصرفية. وبالتالي، فإن البنوك الإسلامية تحاول جاهدة توفير هذه المصادر واستخدامها بكفاءة لتحقيق أفضل العوائد للمساهمين والعملاء وتحقيق أهدافها المالية والاجتماعية في نفس الوقت.

النشاط البنكي، فضلا عن إمكانية استخدامها لموازنة العائد المنخفض الذي تحقق في بعض سنوات النشاط التي كانت فيها بعض الخسائر الكبيرة و التي لم تغطيها أرباح الأنشطة الأخرى.

وتتمثل المصادر الداخلية في:[1]

أولا: رأس المال

يعد رأس المال المدفوع مصدرًا داخليًا ثابتًا للأموال في البنوك الإسلامية، ويستخدم في مختلف أوجه النشاط المصرفي. ويتألف رأس المال من رأس المال المدفوع وهو المبلغ الذي يتم دفعه من قبل المساهمين عند تأسيس البنك، والأسهم العادية التي يتم إصدارها للمساهمين. ويعتبر رأس المال المدفوع موردًا أساسيًا من موارد البنك الذاتية، حيث يمكن استخدامه في تمويل مختلف الأنشطة المصرفية دون الحاجة إلى الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي.

ويمكن أن يكون المساهمون في رأس المال أشخاصًا أو هيئات كالوزارات أو مؤسسات أخرى، ويمكن أن تكون الدولة نفسها من المساهمين. ويعد رأس المال المدفوع مصدرًا داخليًا مستقلاً للأموال في البنك الإسلامي، وهو مصدر ثابت للأموال يمكن استخدامه في تمويل مختلف الأنشطة المصرفية، وتساهم في خلق بيئة مالية مستقرة ومواتية للنمو والازدهار في المجتمع.

[1] صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات البنكية الإسلامية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2008، ص 45

وقد عرف أحد الباحثين رأس المال بأنه " مجموع أنصبة الشركاء المقدمة عند بداية المشروع أو الشركة سواء في شكل نقود وعروض فنية أو معنوية، ولابد ان تكون هذه العروض مقدرة بمبالغ نقدية حالية عند الشركة.

ثانيا:الاحتياطات

هناك عدة أنواع من الاحتياطات في البنوك الإسلامية تتمثل في الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام واحتياطيات أخرى، وسنوضح فيما يلي:

1- الاحتياطي القانوني: يفرض القانون في بعض الدول نسبة محددة من الأرباح التي يجب أن تظل داخل البنك، وتحول إلى حساب الاحتياطي القانوني. وبموجب النظام الأساسي للبنك الإسلامي، يتم تحديد النسبة المطلوبة للاحتياطي القانوني، الذي يعد جزءا أساسيا من رأس المال المدفوع للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسين إنشاء الاحتياطي العام كوسيلة لتعزيز رأس المال، حيث يتم تحديد النسبة التي يجب اقتطاعها من الأرباح السنوية لهذا الحساب. ومع عدم وجود قيود قانونية على السحب من الاحتياطي العام، فإنه يمكن استخدام هذا المصدر من الأموال لتمويل استثمارات البنك طويلة الأجل.

2-الاحتياطات الأخرى: وهو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وبفضل وجود هذا الحساب، فإن أصحاب الودائع والبنك لن يعرفوا عن الخسائر إلا في حالة تجاوزت مقدار الاحتياطي الخاص بالبنك. وعادة ما يكون من النادر حدوث ذلك في ظروف اقتصادية عادية.
كما أن بعض البنوك الإسلامية بدأت في استخدام هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول، وهذا يشمل بنك فيصل الإسلامي المصري الذي ظهرت في ميزانيته لأول مرة سنة 1980 حساب احتياطي أخطار الاستثمار المشاركة، وهذا الحساب يهدف إلى حماية البنك وأصحاب الودائع من المخاطر المحتملة في استثمارات المشاركة.

ثالثا : الأرباح غير الموزعة

هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية، يحدد مقدارها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بعد مصادقة جمعيته العمومية بالموافقة، وتستعمل هذه الأرباح عادة في التوسيع في نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة منافسة للبنوك والمؤسسات الأخرى.

رابعا : المصادر الخارجية

تعتبر المصادر الخارجية غير ذاتية يستخدمها البنك الإسلامي في حالة عدم تغطية موارده الذاتية لاحتياجاته، وتتمثل هذه الموارد في الحسابات الجارية، الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية، صكوك التمويل الإسلامي، وأموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح وسنوضح كل هذه المصادر فيما يلي :[1]

1–الحسابات الخارجية (ودائع تحت الطلب) : وتعتبر (عقد قرض) وإن عوائد هذا الحساب تضاف إلى إلى عوائد المساهمين دون حصة للمودعين، حيث يعد البنك المسؤول عن حماية هذه الأموال وتحمل مخاطر الاستثمار بها، وذلك وفقاً لمبدأ الخراج بضمان. كما يتم استخدام هذا الحساب كوسيلة للمعاملات والمدفوعات ولتوفير السيولة للعملاء، ولا يحصل أصحاب الحسابات الجارية على أي عوائد مادية، ويمكن نقل ملكية الأموال فيها من شخص لآخر بواسطة الشيكات. كما يمكن لأي شخص أو هيئة التعهد بالأموال للبنك والحصول عليها في أي وقت.

2–ودائع التوفير (الودائع الخارجية) : تعدُّ هذه الودائع المستثمرة من مصادر التمويل الخارجية للبنك، حيث يمكن سحب الأموال منها في أي وقت من قبل المودع، وتستخدم هذه الودائع في مجال المضاربة، إلى جانب الودائع الجارية. ويمكن للبنك التفاوض مع العملاء على استخدام هذه الودائع بأكثر من طريقة، بما في ذلك حساب الادخار مع التعويض بالاستثمار، الذي يتيح للمودع حصّة في الأرباح، مع حساب العائد على أقل رصيد شهري، ويمكن لصاحب الوديعة إجراء الإيداع والسحب في أي وقت.

3– الودائع الاستثمارية : وهي الأموال التي التي يتم إيداعها في البنك بدون تحديد مدة معينة، ويمكن لأصحابها سحبها متى شاءوا. ويستخدم البنك هذه الأموال للاستثمار في مختلف المشروعات سواء بطريقة

1صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 45

مباشرة أو عن طريق تمويل مشروعات الغير. ويعد هذا النشاط هو السند الأساسي لعمليات البنك الإسلامي، ويمثل في الوقت ذاته النقطة التمييزية بينه وبين غيره من البنوك الأخرى. وبدلاً من دفع فوائد على الودائع الجارية، يقوم البنك الإسلامي بتقديم نسبة من الأرباح المحققة على الاستثمارات التي يقوم بها باستخدام هذه الودائع.

4-أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح: يعتبر هذا المصدر من المصادر المهمة للبنك، خاصة أموال الزكاة التي يكاد ينفرد بها البنك الإسلامي عن سائر البنوك التقليدية والتي يقوم بتحصيلها من المبيع من ناتج نشاطه من ناتج نشاط ،زبائنه، أو من خلال تقدم الأفراد للبنك بها، وعلى هذا فإن هناك مصادر متعددة للزكاة ومن أهمها ما يلي:

1. الزكاة الموجبة على ناتج نشاط البنك؛
2. الزكاة الموجبة على أموال البنك؛
3. الزكاة المحصلة من الزبائن سواء أموال المحتفظ بها لدى البنك . بعد موافقتهم . أو على ناتج استثمارات الأموال لدى البنك؛
4. الزكاة المجمعة من المساهمين باعتبارهم أفرادا مسؤولين عن أموالهم غير المحتفظ بها لدى البنك؛
5. الزكاة المحصلة من الأفراد غير المتعاملين مع البنك ومن المؤسسات والهيئات الأخرى.

ويضاف إلى الزكاة أيضا الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدولة إلى البنك الإسلامي سواء لدعم مركزه أو لتمكينه للقيام برسالته الاجتماعية التي يقدم من خلالها البنك أموالا في المجالات الاجتماعية المختلفة مثل:

1. زكاة الأفراد
2. زكاة طلاب العلم؛
3. زكاة المساجد الأهلية؛
4. زكاة الجمعيات الاجتماعية؛
5. زكاة الأنشطة الإسلامية مثل تحفيظ القرآن والهدية والفقه الإسلامي وغيرها.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقًا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقدم خدمات مالية وبنكية متوافقة مع القوانين والقيم الإسلامية. و مصادر تمويل متنوعة ومختلفة تتيح له فرصة الحصول على الأموال من أجل الوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. يستفيد البنك من إيداعات العملاء، حيث يقوم بتجميع الأموال واستثمارها في مشاريع متوافقة مع الشريعة.

تتميز البنوك الإسلامية بأنها تعتمد على أسس مبادئية مثل تجنب الربا (الفوائد) والمخاطر المحرمة شرعًا وتشجيع التعاون والمشاركة العادلة بين الأطراف المتعاقدة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

يتمحور عمل البنك الإسلامي حول التوظيف والاستثمار، إذ يعتبر البنك بنكًا للاستثمار والأعمال، ويتم تنفيذ هذه العمليات وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية التي تنظم عمليات البنك. ولتحقيق ذلك، يستخدم البنك أساليب تمويلية إسلامية متعددة، تتيح المجازاة بشكل يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها.

المطلب الأول: المضاربة والمشاركة

تستخدم البنوك الإسلامية أساليب تمويلية متنوعة، ومن بينها أساليب التمويل القائمة على الملكية. تتضمن هذه الأساليب المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة، حيث يتم منح المتعاملين في هذه الأساليب القدرة على التصرف في الأموال والممتلكات وفق صفة المالك. وسوف نتعرض لكل أسلوب على حدى فيما يلي:

الفرع الأول : المضاربة

تعتبر المضاربة نظام تمويلي إسلامي يتم من خلاله جمع المال والعمل بهدف استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها بمفردهم. وتعتبر المضاربة أيضًا وسيلة للاستفادة من الخبرات والمهارات، وذلك بالتعاون بين أصحاب المال والمشاركين الذين قد لا يمتلكون المال ولكن يتمتعون بالخبرات والكفاءات في مجالات معينة. وتتميز المضاربة بأنها تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقسيم الأرباح والخسائر بين المشاركين وفقًا لنسبة المساهمة في المشروع. ،فقد عرفها الفقهاء بطرق مختلفة نذكر بعضا منها:

عرفها ابن قدامة: بأن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه[1]

وعرفها ابن رشد: بأن يعطي الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا".[2]

من خلال أقوال الفقهاء في المضاربة (القراض) يمكننا تعريف المضاربة بأنها:

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمعان، مرجع سابق، ص 103.

[2] المرجع نفسه

عقد بين طرفين يتم فيه توفير المال من قبل أحدهما لصالح الطرف الآخر للاستثمار بهدف تحقيق الربح. ويتم توزيع الأرباح بين الطرفين بنسب متفق عليها مسبقًا، ويتحمل صاحب المال المخاطر المترتبة على الاستثمار ويتم تحميله بالخسارة في حالة حدوث خسائر. بينما يعمل الطرف الآخر الذي يحصل على المال بصفته المضارب أو العامل في المشروع ويتمتع بالخبرات والمهارات اللازمة لإدارة المشروع وتحقيق الأرباح.

أولا: شروط صحة عقد المضاربة

يمكن تقسيم شروط صحة عقد المضاربة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:[1]

منها ما يتعلق برأس المال ومنها ما يتعلق بالعمل ومنها ما يتعلق بالربح:

1. **الشروط الخاصة برأس المال :**

يجب أن يكون رأس المال في البنوك الإسلامية من النقود المضروبة مثل الدنانير. أما الأموال غير النقدية مثل الأصول الملموسة فتختلف وجهات النظر بشأنها بين الفقهاء.

يجب أن يكون رأس المال معلومًا لكل من صاحب المال والمضارب، حيث يجب أن يكون لديهما معرفة دقيقة بالمبلغ والخصائص والقيمة المضاربة، ولا يجوز أن يكون مجهولًا أو مجهول المقدار.

يجب أن يكون رأس المال مدينًا للمضارب، وذلك يعني أن المضارب يتحمل المخاطر المالية المترتبة على الاستثمار بالمبلغ المضارب وله المسؤولية الكاملة عنه.

2. **الشروط الخاصة بالعمل**

وتتمثل فيما يلي:

أن يجب تسليم رأس المال المضاربة للمضارب ، وعلى ضرورة إطلاق يده في الأموال وعدم التصرف فيها إلا بعد قبض المضارب عليها والتحكم فيها. ومع ذلك، يسمح للرب المال بقبض الأموال في حالة تعدي المضارب على المال أو تقصيره في التصرف فيه.

1فليح حسن خلف ،البنوك الإسلامية علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 96

ونرى الحق بالتصرف في إدارته في هذا العقد من حق المضارب ولا يجوز لرب المال التدخل في إدارة هذا المال للأسباب التالية:

- المضارب يتحمل نتائج التصرف السيء في المال المضارب، وبالتالي فهو مخول بالسلطة التصرفية في المال.
- المضارب يستحق الربح في عملية المضاربة بمقابل عمله وجهوده.
- رب المال يشارك في عقد المضاربة للحصول على خبرة المضارب وقدراته في إدارة المال، ولكنه يحتفظ بحق المتابعة والتدخل في قرارات المضارب إذا لم يكن راضيًا عن طريقة إدارة المال.
- يجب أن يكون العمل المضارب في حدود الشروط والضوابط المحددة في عقد المضاربة، ولا يجوز للمضارب أن يقرض مال المضاربة أو يعتقله أو يهبه بمال المضاربة.

3. الشروط الخاصة بالربح

- ✓ يجب أن يتم تحديد نسبة شائعة من الربح لكل طرف بدلاً من تحديد مقدار محدد،
- ✓ يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح في وقت التعاقد على العقد.
- ✓ وفقًا للمذهب الشافعي، يجب أن يكون الربح مشتركًا بين الطرفين، ولا يجوز لأحدهما أن يحتكر الربح على حساب الآخر.
- ✓ لا يجوز لأحد الطرفين أن يشترط لنفسه كمية محددة من الربح، فالربح يكون بناءً على النجاح والعوائد الفعلية للمشروع.

ثانيا: أنواع المضاربة

يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط إلى:[1]

1. **المضاربة المشروطة:** وهي عبارة عن عقد مضاربة يشترط فيه رب المال على المضارب الالتزام بشروط معينة ومقبولة شرعًا، ويجب على المضارب العمل في إطار هذه الشروط والالتزام بها؛
2. **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة التي يتفق فيه رب المال مع المضارب على تسليم رأس المال للمضارب والسماح له بالاستثمار والتصرف في المال، بشرط أن يكون هذا الاستثمار حلالًا ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية؛

يمكن تقسيم المضاربة من حيث دوران رأس المال إلى:

1. **المضاربة المنتهية (المؤقتة):** وهي المضاربة التي يتم فيها تحديد نسبة معينة من الأرباح يحصل عليها المضارب ورب المال عند تصفية المضاربة، ويتم تقدير هذه الأرباح بناءً على الربح الفعلي الذي يتم تحقيقه في الصفقات التي يتم إجراؤها بتمويل من رب المال. وتتميز هذه المضاربة بالتحديد الدقيق لنسبة تقاسم الأرباح بين الطرفين، كما يتم فيها تنظيم العمل بشكل دقيق وفقاً للشروط المتفق عليها؛
2. **المضاربة المستمرة:** ويتم في هذه المضاربة التحاسب دوريا على الأرباح خلال فترة المضاربة قبل تصفيتها ودون رد رأس المال؛

والمؤلفان يتفقان مع ما ذهب إليه الفقهاء بجواز اقتسام الربح الناتج عن المضاربة مع بقائها واستمرارها، حيث أن للربح حق للمتعاقدين، فيجوز لهما اقتسامهما.

يمكن تقسيمها من حيث عدد الشركات إلى:

1. **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين حيث يقدم الطرف الأول (رب المال) المال، ويقدم الطرف الثاني (المضارب) العمل أو المشروع. في هذه العلاقة، يتقاسم الربح والخسارة بين

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمعان، مرجع سابق، ص 122

الطرفين وفقًا للشروط والأحكام التي تم الاتفاق عليها في العقد. وتكون هذه العلاقة بناءً على المشروع المحدد والعمل الذي يقوم به الطرف الثاني بتوجيه وإشراف من رب المال.

2. **المضاربة الجماعية المشتركة أو (المتعددة أو الموازنة)** : وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو بتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو بتعدد أرباب الأموال والمضاربون.

رابعا: مخاطر عقود المضاربة:

تتمثل فيما يلي :[1]

1. في عقود المضاربة التي يكون البنك الإسلامي صاحب المال، تكون المخاطرة التعاقدية أكبر من غيرها من العقود. يتحمل صاحب المال المخاطرة والخسارة المحتملة التي تنتج عن المشروع، في حين لا يتحمل صاحب العمل أي خسارة مادية ما لم يكن مقصرًا أو متسببًا في الخسارة بإهماله. هذا يعكس توزيع المخاطر بين الأطراف في عقود المضاربة الإسلامية. وبالتالي، يتطلع البنك الإسلامي كصاحب المال إلى تحقيق أرباح متناسبة مع المخاطرة التي يتحملها في تلك الصفقات.
2. تواجه عقود المضاربة مخاطر متعددة، من بينها مخاطر تتعلق بصاحب العمل. فقد يحدث أن يكون صاحب العمل غير كفء أو غير خبير في إدارة وتسويق منتجات المشروع، مما يزيد من المخاطر المحتملة. كما يمكن أن تنشأ المخاطرة من طبيعة المشروع نفسه أو منتجاتهويمكن أن تنتج المخاطرة من عدد من العوامل مثل:

- ✓ تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة؛
- ✓ سوء أمانة رب العمل أو نقص كفاءته وسوء إدارته للمشروع؛
- ✓ عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة؛
- ✓ أو قد يكون الناتج النهائي خسارة أو ربحا ضئيلا.

[1] محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية جامعة منصورة، 1998، ص 582

الفرع الثاني :المشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة أسلوب تمويلي متميز في البنوك الإسلامية يستخدم لتمويل المشاريع والأعمال التجارية والاستثمارية. ويعتمد هذا النوع من التمويل على مبدأ المشاركة

أولا :تعريفها

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:[1]

1. هي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والربح؛
2. وهي أيضا أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية تجارية صناعية خدمية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح؛
3. ويقصد بها دخول البنك وحده أو بالمشاركة مع مسولين آخرين في الإدارة والإشراف على المشروع مع من يتعهد القيام به ومع الممولين الآخرين إن وجدوا

ثانيا: شروط وأركان المشاركة: حيث تتمثل فيما يلي:

1. **من ناحية الأركان** : تتمثل في:[2]

تعتبر الصيغة المركبة من الإيجاب والقبول المحل واحدة من أهم الأسس التي تقوم عليها المعاملات المالية الإسلامية، وتستخدم بشكل واسع في صياغة عقود المشاركة المالية. تتميز هذه الصيغة بأنها تنص على موافقة الأطراف المتعاقدة على شروط العقد بشكل صريح وواضح، وتعبر عن الموافقة الكاملة من كل طرف على شروط العقد.

[1] محمد شيخون المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 155

[2] محمد شيخون مرجع سابق ، ص 116

2. **من ناحية الشروط** وتتمثل فيما يلي:

- ✓ أن يكون التصرف الذي يتم الاتفاق عليه في عقد الشركة يجب أن يكون قابلاً للتوكيل، أي أن يمكن لأي شريك في الشركة تفويض شخص آخر للقيام بهذا التصرف بالنيابة عنه، وذلك لضمان تحقيق مقصود الشركة الأساسي والذي هو الاشتراك في الربح؛
- ✓ أن يكون الربح جزءا شائعا معلوما؛
- ✓ يجب أن تكون شروط عقد الشركة واضحة وصحيحة، وأن لا يترتب عليها ضرر لأي من الشركاء. ومن الشروط الصحيحة التي ينبغي توفرها في عقد الشركة: التوافق بين الشركاء على طبيعة النشاط المشترك، وحجم المساهمات المالية والعملية لكل شريك، وتوزيع الأرباح والخسائر بنسب محددة، والتزام الشركاء بالإخلاص والصدق والتعاون فيما بينهم، ووضع آلية لحل النزاعات في حال حدوثها. أما الشروط الفاسدة فهي التي تؤدي إلى الضرر والنزاع، ويجب تجنبها في عقد الشركة.
- ✓ أن يكون رأس المال معلوما وفق العقد، حاضرا عند البيع أو الشراء.

ثالثا أنواع المشاركة

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة صور مختلفة نذكر منها:[1]

1. المشاركة الدائمة (طويلة الأجل): هي نوع من أنواع المشاركة في الشركات الإسلامية، حيث يقوم المساهمون بتقديم رأس المال اللازم لإنشاء أو تطوير مشروع معين، ويشاركون في أرباح وخسائر المشروع بنسبة معينة طوال فترة استمرار المشروع. ،وتعتبر المشاركة الدائمة من الصيغ الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية والشركات الإسلامية، حيث يتم توزيع الأرباح على المساهمين بعد خصم النفقات والمصاريف، وتحمل كل شخص نسبة من الخسائر التي قد يتكبدها المشروع ،ويمكن للمساهمين في المشاركة الدائمة أن يحولوا حصصهم إلى أطراف ثالثة بعد مرور فترة زمنية معينة وبشرط موافقة الشريك الآخر على ذلك. كما يمكن للشريك الذي يرغب في الانسحاب من المشروع بيع حصته للشريك الآخر أو لأطراف ثالثة.

[1] سعد سعيد سرطان مدخل للفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 56

2. **المشاركة المؤقتة (قصيرة الأجل)**: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل، وهذه المشاركة على نوعين:

أ. **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** هي صيغة التي تستخدم عادة في تمويل المشاريع الكبيرة التي تتطلب تمويلًا ضخمًا ومتخصصًا. وفي هذه الصيغة، يتم تشكيل شركة خاصة بالمشروع المراد تمويله، ويقوم كل من العميل والبنك بتقديم مساهمة مالية إلى الشركة، ويتم تحويل الأموال إلى حساب الشركة. ويتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة معينة بين جميع الشركاء وفقًا للاتفاق الذي تم تحديده في عقد الشراكة.

ب. **المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة)**: هي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تتضمن اتفاقاً بين البنك والعميل على مشاركة رأس المال في مشروع معين بنسبة مئوية محددة، حيث يتم دفع الأقساط على مدار فترة محددة، ويتم في نهاية المطاف تحويل حصة البنك في المشروع إلى حصة للعميل،ويتم ذلك عن طريق إجراء عملية شراء الحصة البنكية من قبل العميل بمبلغ ثابت محدد مسبقاً، ويتم تمويل هذه العملية عادة عن طريق البنك الإسلامي نفسه. وتعتبر هذه الصيغة مناسبة للعملاء الذين يرغبون في الحصول على تمويل لمشروعاتهم، ويمكنهم دفع الأقساط على فترات زمنية محددة قبل أن يتم تمليك الحصة الكاملة لهم في المشروع.

رابعا:صيغ المشاركة المتناقصة

للمشاركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك عدة صيغ أهمها:

الصيغة الأولى: في هذه الصيغة، يتم إحلال البنك محل الشريك في العقد بعد إتمام الصفقة وتحويل الملكية إلى الشريك، وذلك عن طريق عقد مستقل تماما بين البنك والشريك يتضمن شروط الإحلال وأسعار الشراء والبيع ومدة العقد وأي شروط أخرى متفق عليها. وبذلك يحصل البنك على حصته من أرباح الشركة ويتحمل خسائرها بنسبة مشاركته في رأس المال، ويتمتع الشريك بحق بيع حصته في الشركة إلى البنك أو إلى طرف آخر إذا رغب في ذلك.

الصيغة الثانية: تتمثل الاتفاقية بين البنك الإسلامي والشريك في تحديد نسبة محددة للبنك من صافي الدخل أو العائد المتحقق فعلًا من المشروع. يحق للبنك الحصول على هذه النسبة كجزء من إجمالي الإيراد المتحقق فعلًا،

وذلك بغرض سد أصل المبلغ الذي قدمه البنك كتمويل للمشروع. يتم تحديد المبلغ المتفق عليه مسبقًا بين البنك والشريك، ويخصص هذا المبلغ لتسديد تكاليف التمويل التي قدمها البنك.

الصيغة الثالثة: تستند هذه الصيغة إلى اتفاق بين البنك والشريك يتضمن تحديد نصيب كل منهما في شكل أسهم ذات قيمة محددة ومجموعها يمثل قيمة المشروع أو العملية المشتركة. ويتلقى كل شريك حصة من الإيراد الفعلي المتحقق طالما استمرت الشركة في العمل والتشغيل. ويتميز هذا النوع من المشاركة بأنه يتيح للشركاء حرية التصرف في بيع حصصهم إلى بعضهم البعض أو لأطراف أخرى خارج الشركة، كما يمنح البنك والشريك حقوق المساهمين والتحكم في إدارة الشركة بنسبة متفق عليها مسبقاً.

المطلب الثاني : المزارعة ، المساقاة و المغارسة

تعتبر المزارعة من أهم أشكال ومجالات التوظيف في البنوك الإسلامية، وهي أداة شرعية يمكن أن تتعامل بها في تمويل القطاع الزراعي، ويتم معرفة صيغة المزارعة من خلال:[1]

الفرع الأول: المزارعة

أولا : تعريفها

المزارعة هي صيغة تتيح للمزارع الحصول على تمويل لزراعة محصول معين على أرضه، ويتم تقسيم الأرباح الناتجة من المحصول بين المزارع والبنك بنسبة محددة مسبقًا، حيث يتم تحمل البنك للمخاطر المتعلقة بتدبير المزرعة وتوفير الموارد اللازمة للزراعة، ويتم تحديد فترة محددة لجني الأرباح وتوزيعها بنسبة محددة بين المزارع والبنك. وتعد المزارعة من الصيغ التمويلية الهامة لدعم القطاع الزراعي وتحسين الدخل للمزارعين.

ثانيا: شروطها

يتعين على البنك الإسلامي التحقق من توافر عدد من الشروط عند بحث أي طلب للمزارعة ومن أهم هذه الشروط تذكر ما يلي:

[1] جلال وفاء الذكرى محمدين، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 99.

1. الإيجاب من صاحب الأرض والقبول من العامل (الزارع)؛
2. أهلية المتقاعدين لمباشرة العقود سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفنية؛
3. أن تكون حصة كل منهما من النماء معلومة ومشاعا بينهما بالتساوي أو بالتفاوت حسب الاتفاق؛
4. لا تجوز المزارعة بين أكثر من اثنين؛
5. صلاحية الأرض لزراعة المحاصيل المتفق عليها؛
6. أن يحدد في العقد نوع المزارعة المستخدمة ونوع المحصول الذي سيتم زراعته حتى لا يثار نزاع بين أطراف العقد؛
7. أن يتم تحديد مدة التمويل أو بمعنى آخر مدة الزراعة في العقد تحديدا واضحا؛
8. أن يقوم البنك بتقديم التمويل المطلوب ليقوم بشراء مستلزمات واحتياجات المزارعة من آلات وأسمدة وكيماويات دوائية ..... إلخ.

الفرع الثاني : المساقاة

تعتبر المساقاة من أحد أهم صيغ التمويل التي تهتم بها البنوك الإسلامية كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي. ويمكن معرفة هذه الصيغة من خلال: [1]

أولا :تعريفها

هي صيغة شرعية للشراكة المالية في الزراعة، حيث يقوم أحد الشركاء بتقديم الأرض والماء والعمل والعمالة، في حين يقوم الشريك الآخر بتقديم رأس المال اللازم لشراء البذور والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية الأخرى. وبعد الحصاد يتم تقسيم الأرباح بين الشريكين بنسبة محددة مسبقاً، ويتم التعاقد بشكل ملزم بين الطرفين على المدى الزمني الذي يتم فيه الإنتاج والحصاد.

[1] جلال وفاء البكري محمدين، مرجع سابق، ص 110.

ثانيا: شروطها

لصحة المساقاة يستلزم توفر شروط معينة تتمثل في:

1. أهلية المتعاقدين للقيام بهذا العمل؛
2. أن يكون الناتج مشاعا والعائد محددا بنسبة من إجمال هذا الناتج؛
3. أن تكون المساقاة على شجر محدد ومعلوم حتى يتم تحديد حصة كل شريك وتجنب الخلافات المحتملة بينهم، ويتم الاتفاق على اقتسام ناتج المحصول بين الشركاء.
4. تسليم المال للطرف العامل وإطلاق يده فيه، حيث تعتبر الأرض والشجر في عقد المزارعة المساقاة رأس المال، ويكون العامل هو صاحب القرار الإداري ويوضع المال تحت تصرفه؛
5. يتضمن عقد المساقاة تسليم المال للطرف العامل وإطلاق يده فيه، ، وتعتبر الأرض والشجر في عقد المزارعة المساقاة رأس المال الذي يتم الاستثمار فيه، ويكون العامل هو صاحب القرار الإداري الذي يتحمل المسؤولية عن الإدارة والعمل، ويتم تحويل المال له تحت تصرفه.
6. الاشتراك في نتيجة الاستثمار على أساس النسبي، فالهدف من العقد هو الاشتراك في نتائج الاستثمار وفقدان هذه الخاصية يؤدي إلى فساد أو بطلان العقد أو تغيير طبيعته كليا؛
7. هي مشروعة إجماعا ونصاب؛
8. أن تكون المدة محددة فيجوز أن تكون لسنوات عدة أما القلة فتقدر بمدة تتسع لحصول الثمار؛
9. تتميز بأنها عقود لازمة ولا يمكن إبطالها أو فسخها إلا بالتراضي والتقابل على ذلك. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون هناك بعض الشروط التي قد يتم تخلف بعض الأطراف عنها، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى بطلان العقد. ولا ينتهي العقد بموت أحد الأطراف، بل يقوم وارث الطرف المتوفى بالاستمرار في الالتزامات المترتبة على العقد.

الفرع الثالث :المغارسة

تعد المغارسة واحدة من أدوات تشغيل الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية، والتي تساهم في تحقيق العوائد والتنمية الزراعية. كما تتيح المغارسة استغلال الأراضي المعطلة وتوظيف العمالة في العمليات الزراعية، ويتم معرفة هذه الصيغة من خلال ما يلي:[1]

أولا : تعريفها

المغارسة هي عقد يتم بين شخصين أو أكثر، حيث يتعهد أحدهم بغرس شتلات أو بذور في أرض الآخر، ويتفق الطرفان على توزيع ثمار المزروعات بينهما بنسبة محددة. ويتميز هذا العقد بأنه يتضمن تحمل المغرس مسؤولية العناية بالمزروعات وسقيها وتسميدها وحصادها، بينما يقوم صاحب الأرض بتوفير الأرض والماء والتعاون في العناية بالمزروعات. ويكون العقد لازماً ولا يمكن فسخه إلا بالتراضي بين الطرفين، ويمكن التعديل عليه باتفاق الطرفين فيما يخص التوزيع النهائي للمحصول. وتعتبر المغارسة من العقود المنتشرة في البلدان الزراعية، حيث يمكن أن تكون مصدر رزق للمزارعين والعمال الزراعيين.

ثانيا: شروطها

1. ولكي تصبح المغارسة عقد شراك، هناك خمسة شروط هي: أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول، أو كالرمان أو الزيتون التين ولا يجوز زراعة أشجار غير ثابتة مثل دوار الشمس أو البقول وأمثالها ؛
2. أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا؛
3. لا يجوز الاختلاف المتباين في المدة؛
4. ألا يكون أجلها طويلا وألا يزيد أجلها عن مدة الإطعام أو الإثمار.

ثالثا: أنواعها

تتنوع أنواع المغارسة بحسب شروطها وأسلوب توزيع الأرباح ومدة العقد ونوع المشروع المستهدف. ومن بين أنواع المغارسة الشائعة:

[1] محمد أبو خلال البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 46

1. **المغارسة المثمرة:** حيث يتم استئجار الأرض من صاحبها وزراعتها وتسويق المحصول بشكل مشترك بين البنك والمزارع، وتوزع الأرباح بنسبة محددة مسبقاً بين الطرفين.
2. **المغارسة المتبادلة:** وهي عبارة عن تبادل الأرض والعمل بين البنك والمزارع، حيث يعمل البنك على تمويل الزراعة والمزارع يقوم بعملية الزراعة والإدارة، وتتم توزيع الأرباح بين الطرفين بنسبة معينة.
3. **المغارسة المختلطة:** وهي نوع من المغارسة يجمع بين العنصرين السابقين، حيث يشترك البنك في التمويل والإدارة والمزارع يشارك بالعمل ويساهم في توزيع الأرباح.
4. **المغارسة الفردية:** وهي المغارسة التي يتم فيها توظيف رأس المال في مشروع زراعي محدد يقوم به المزارع بشكل فردي، ويتم توزيع الأرباح بنسبة محددة بين المزارع والبنك.

المبحث الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

يتبنى البنك الإسلامي في عمليات التمويل صيغًا متنوعة، ومن بينها صيغ التمويل القائمة على المديونية التي تتضمن المرابحة، المتاجرة، الاستصناع، والسلم. وتعتمد هذه الأساليب على توفير تمويل للعملاء ، حيث سوف نتطرق لكل أسلوب تمويل قائم على المديونية على حدى فيما يلي:

المطلب الأول: المرابحة والبيع التأجيري (الإجارة)

يُعد بيع المرابحة من الصيغ الأساسية للبيع في الشريعة الإسلامية، حيث يتم الاتفاق على ثمن السلعة بين البائع والمشتري مع مراعاة القيمة الأصلية التي اشتراها بها البائع. ويتم معرفة عنصر المرابحة من خلال العناصر التالية:[1]

الفرع الأول: المرابحة

أولا : **تعريفها**

يمكن تعريفها كما يلي:

[1] أحمد سليمان خصاونة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 88

- ✓ المرابحة هي صيغة التي يتفق فيها البنك مع العميل على توفير رأس المال اللازم لإنجاز مشروع محدد، وتتميز المرابحة بأن الربح يحدد مسبقاً ويتقاسم بين البنك والعميل بنسبة محددة وفقاً للاتفاق بينهما، ويتم استخدام المرابحة في التمويل الشخصي والتجاري والعقاري وغيرها من المجالات.

ثانيا: عناصر عقد المرابحة

وتتمثل في:

1. **الأمانة:** وهي السلعة التي تعرضها الشركة الممولة للبنك الإسلامي للمشاركة في المرابحة.
2. **الربح:** وهو المبلغ الذي يتقاسمه البنك والشركة الممولة بعد بيع الأمانة بأرباح محددة.
3. **المدة:** وهي فترة تحديد مدة المرابحة وانتهائها.
4. **الشروط:** وهي الشروط المتعلقة بالمرابحة وتشمل سعر الربح والتزامات الأطراف وحقوقهم.

ثالثا: شروط عقد المرابحة

يشترط في عقد المرابحة باعتباره عند بيع ما يشترط في البيوع بصفة عامة، غير أنه يختص إلى الشروط العامة بشروط أخرى أهمها:

1.أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية البنك وضمانه قبل انعقاد العقد الثاني مع الزبون؛

2.ألا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلا للزيادة في حالة عجز الزبون عن السداد كشرط جزائي أو غرامات تأخير

3.يجب ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا

4.أن يكون الثمن الأول معلوما بما في ذلك النفقات التي استفادت منها السلعة منذ شرائها حتى بيعها؛

5.ألا يكون الثمن من جنس السلعة المباعة؛

6.أن يتحمل البنك الإسلامي الأضرار الجزئية أو الكلية للسلعة قبل تسليمها للزبون الأمر بالشراء؛

7.وضوح البيانات المتعلقة بالمرابحة وفهمها من قبل المشتري حتى يقف على كافة خصائصها فلا تكون هناك جهالة أو غرر؛

8.وجود الأصل الذي يتم التمويل لشرائه.

9.تحديد نسبة الربح المتفق عليها بين الطرفين، ويتم تحديدها قبل بدء العملية التجارية.

10.يجب أن يكون العقد شفافًا وواضحًا وأن يتم توثيقه بشكل رسمي.

11.تحديد مدة العقد، والتي يتم فيها تحقيق الأرباح وسداد رأس المال.

12.يجب أن يكون المستثمر ملمًا بالعملية التجارية التي يتم التمويل لها، وعلى دراية بخصائصها وتفاصيلها.

13.الحرص على عدم وجود مخالفات شرعية في العقد.

رابعا: أنواع المرابحة

وتنقسم إلى قسمين هما:[1]

- ✓ **المرابحة البسيطة:** وتشير إلى بيع سلعة تملكها البنوك الإسلامية بسعر يعادل تكلفتها الأصلية مع إضافة ربح محدد. ويشترط في هذا النوع من المرابحة أن تكون السلعة موجودة فعلياً عند البنك، ويتم بيعها للعميل بعد الاتفاق على السعر. وقد يتم البيع بصيغة مساومة أو أمانة، كما يمكن أن يتم تحديد الثمن كمدفوعات مقسطة أو مؤجلة.
- ✓ **المرابحة للأمر بالشراء (المرابحة المركبة):**

2-أ تعريفها:

يتمثل مفهوم البيع بالتقسيط في طلب شخص ما من شركة أو بائع لشراء سلعة معينة والاتفاق على دفع ثمنها على دفعات دورية بمعدل متساوٍ، ويشارك في هذا الاتفاق كل من الشاري والبائع، ويتم تحديد مبلغ الربح المستحق للبائع مسبقًا. ويمكن للبائع بيع هذه السلعة بالتجزئة لمشتري على أقساط دورية، وتحدد المدة الزمنية والمبلغ الذي يتم دفعه كل شهر أو في فترة زمنية معينة.

[1] محمد أحمد الخضري البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 115

- ✓ **عناصر عقد المرابحة لأمر بالشراء:** يتضمن عدة عناصر، ومن أبرزها:
- ✓ **الأمر بالشراء:** وهو طلب من العميل للبنك الإسلامي لشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة.
- ✓ **المأمور بالشراء:** وهو البنك الإسلامي الذي يتفق مع العميل على شراء السلعة المحددة في العقد، ويعمل بصفته وكيلًا للعميل في هذه الصفقة.
- ✓ **الثمن:** وهو المبلغ الذي يتعهد المأمور بالشراء بدفعه للبائع لشراء السلعة، ويتم تحديده مسبقًا في العقد.
- ✓ **الربح:** وهو المبلغ الذي يتفق عليه المصرف الإسلامي كربح له عن هذا العقد، ويتم تحديده مسبقًا بشكل محدد.
- ✓ **الأجل:** وهو المدة التي يتم فيها سداد الثمن، ويمكن أن يتم الدفع بشكل دفعة واحدة بعد انتهاء الأجل، أو بأقساط شهرية أو سنوية متساوية خلال فترة الأجل.

2-ب طبيعة المخاطر في عقود المرابحة:

تختلف طبيعة المخاطر في عقود المرابحة عنها في عقود المشاركة أو المضاربة، من حيث أن مستواها واحتمال حدوثها أقل وتنشأ في عقود المرابحة من ثلاث مصادر هي :[1]

المصدر الأول: ويكمن في عدم قدرة الزبون على السداد في الموعد المحدد، وعدم قدرته على الحصول على السلعة المرابحة بسبب تعرضها للتلف أو الضياع. كما يمكن أن تحدث مخاطر أخرى، مثل رفض الزبون التوقيع على عقد المرابحة أو عدم قدرة البنك على بيع السلعة المرابحة بمثل ما اشتراها به. في هذه الحالات، يتعين على البنك البحث عن حلول بديلة، مثل بيع السلعة إلى طرف ثالث بسعر أقل، وتغطية الخسارة من خلال التأمين النقدي أو الكفيل.

المصدر الثاني: إن المخاطر التي قد تنشأ في عقود المرابحة للأمر بالشراء تتمثل في وجود عيوب في السلعة أو عدم صلاحيتها للاستخدام. في هذه الحالة، يحق للزبون رفض استلام السلعة، ولا يحق للبنك الحصول على تعويض من الزبون. وللتغلب على هذه المشكلة، يمكن للبنك الرجوع إلى البائع الأصلي وإعادة السلعة إليه، ولكن يكمن

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمعان مرجع سابق .81

المخاطرة في عدم قبول البائع الأصلي إعادة السلعة ورد قيمتها للبنك. وفي هذه الحالة، يضطر البنك إلى بيع السلعة بسعر أقل من القيمة الأصلية، ويتحمل الخسارة بشكل كامل دون مساهمة الزبون فيها.

المصدر الثالث: وينشأ عن تأخر الزبون الأمر بالشراء عن السداد أو تخلفه عنه مشكلات كثيرة، إذ لا يوجد في العقود الإسلامية أي شرط جزائي على التأخير في السداد، ولا يوجد أية مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق. لذلك، تحرص البنوك الإسلامية على وجود كفيل قادر على تغطية عجز الزبون في السداد، إن حدث ذلك. وفي حال عدم قدرة الكفيل على تغطية العجز، يتحمل البنك الخسارة بالكامل، وهذا يعد من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك الإسلامية في عقود المرابحة.

الفرع الثاني: البيع التأجيري (الإجارة)

لقد استحدثت البنوك الإسلامية نوعًا جديدًا من الصيغ التعاقدية في معاملاتها، وهو البيع بالتأجير المنتهي بالتمليك. يتضمن هذا النوع من العمليات مزجًا بين عقد البيع وعقد الإيجار، حيث يتيح للزبون الحصول على مثل آلة إنتاجية، والاستفادة من خدماتها خلال فترة زمنية معينة مقابل أجر دوري أو ثمن محدد، وبعد انتهاء فترة الانتفاع يحق للزبون امتلاك الآلة بمبلغ رمزي.

أولا :البيع التأجيري

ويتم ذكر منها ما يلي:[1]

1. هو بيع منفعة معلومة بعوض معلوم، أو هو عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكه لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة ،
2. هو عقد يتم بموجبه تمويل شراء أصول ومعدات وأجهزة يحتاجها المستأجرون لخدماتهم، حيث يقوم المؤجر بشراء هذه الأصول ثم يؤجرها للمستأجر على مدى فترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجارية تغطي قيمة الأصل وتضمن العائد المرجو منه. وعند نهاية فترة الإيجار يتم بيع الأصل للمستأجر بقيمة محددة مسبقاً تشمل الثمن الفعلي للأصل والربح المحدد مسبقاً للمؤجر.

[1] محمد أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 130

ثانيا: أركانها

حيث تتمثل فيما يلي:[1]

1. **الصيغة**: وهي الإيجاب والقبول؛
2. **العاقدان**: وهما المؤجر والمستأجر، فالمستأجر هو مشتري المنفعة لأجل محدد. أما المؤجر فهو بائع المنفعة التي يولدها الأصل المؤجر سواء كان مالكا لرقابة الأصل أو مستأجرا لمنفعته؛
3. **العين المؤجرة** هي الأصل الذي يدر منفعة مع بقاء عينة.

ثالثا: شروط الإجارة

من شروط الإجارة في الإسلام ما يلي:

1. رضا الطرفين على الإجارة وعلى الشروط المتفق عليها .
2. تحديد المنفعة المعقود عليها ومدة الإجارة.
3. أن تكون المنفعة مباحة ولا تتعارض مع الشريعة، وأن تكون الأجرة محددة ومعلومة.
4. أن تكون العين المستأجرة في يد المستأجر أمانة ليستوفي منفعتها، وإذا هلكت العين لا يضمن حقها إلا إذا كان هناك تقصير في الحفاظ عليها.

رابعا: أنواع التأجير في البنوك الإسلامية

ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

[1] محمد صالح الحناوي والسيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1998ء ص 416

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، دار الجامعة، مصر، 2004ص 276

1. التأجير التشغيلي:

يتميز هذا النوع من التأجير بأنه يسمح للمستأجر بامتلاك المنفعة من الأصل المؤجر لمدة محددة، ثم يتم إعادة الأصل إلى المالك في نهاية مدة الإيجار. ويسمح هذا النوع من التأجير للمالك بإعادة تأجير الأصل لطرف آخر بعد استرداده، أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا اتفق الطرفان على ذلك. ويتمتع الطرفان بمزايا عدة، منها تفادي مشكلات الربا، وتمكين المستأجر من امتلاك المنفعة لفترة محددة، وضمان حقوق المالك في استعادة الأصل المؤجر في نهاية فترة الإيجار.

2. التأجير المنتهي بالتمليك

في هذا النوع من التأجير يتم تمليك المستأجر لمنفعة الأصل خلال فترة التأجير، مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية فترة التأجير، سواء بسعر السوق في ذلك الوقت، أو بسعر محدد مسبقاً، أو بسعر رمزي أو بدون مقابل. ويشترط في هذا النوع من التأجير الوعد الصريح بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية فترة التأجير. لأن البنك يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال إسقاط التأجير التي كان قد حصل عليها فترة التأجير .[1]

خامسا: طبيعة مخاطر عقود الإجارة

تتمثل فيما يلي:[2]

تتمثل المخاطر الرئيسية في عقود الإيجار في مخاطر ملكية، حيث يبقى الأصل المؤجر ملكية البنك المؤجر. وتتمثل هذه المخاطر في احتمال تلف الأصل أو تقادمه أو انخفاض قيمته، الذي لا يمكن للمستأجر تحمله ولا يستطيع البنك تحويله إليه. كما يمكن أن تنشأ مخاطرة عندما يتأخر المستأجر في سداد باقي الأقساط أو يرفض تملك الأصل بعد انتهاء فترة الإيجار، مما يتطلب من البنك إعادة الأصل وبيعه في أقرب وقت ممكن، وفيما يتوافق مع تعليمات السلطة النقدية المتعلقة بتحويل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجرين.

[1] الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 277

[2] المرجع نفسه

المطلب الثاني: الاستصناع، بيع السلم و البيع بالتقسيط أو البيع لأجل

تعد وسيلة الاستصناع إحدى وسائل التمويل التي يستخدمها البنوك الإسلامية، وهي وسيلة حديثة نسبيًا مقارنة بالوسائل الأخرى المتاحة. تقوم البنوك الإسلامية الكبيرة بتنفيذ هذه العملية. . حيث يتم التعرف عليه من خلال العناصر التالية:[1]

الفرع الأول: الاستصناع

أولا:تعريفه

لقد تعددت تعاريف عقد الاستصناع نذكر منها ما يلي:

1. فهو طريقة تمويلية يتبعها البنوك الإسلامية لتمويل عمليات الإنتاج والاستثمار، وهي وسيلة نسبياً جديدة في الصيرفة الإسلامية مقارنة بالوسائل التقليدية الأخرى. تقوم البنوك الإسلامية الكبيرة بتنفيذ هذه العملية التمويلية، حيث تقوم بالشراء من المورد الأول وتبيع السلعة للمنتج النهائي بسعر يشمل التكاليف والأرباح، وبعد ذلك يتم تحويل الملكية للمنتج النهائي إلى المشتري النهائي.
2. الاستصناع هو طلب الصيغة من الصانع فيما يصنعه أي أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة ما بمواد من عنده، وذلك مقابل زمن معين يتفقان عليه.

ثانيا: أركانه

هناك أركان يقوم عليها الاستصناع هي :

أ. **المستصنع**: هو الزبون الذي يطلب من البنك صنع شيء له وفق عقد بينهما؛ الصانع هو البنك الذي ينفذ طلب الزبون،

ب. **الشيء المصنوع**: هو الشيء الذي يتفق على صنعه كل من الصانع والمستصنع والمقدر بثمن معلوم؛

ج. **الصيغة**: هي صيغة الإيجاب والقبول من قبل البنك والزبون على الشيء المصنوع،

[1] عبد الغفار حنفي إدارة المصارف الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة 2002، ص 67.

د. **الثمن:** هو مقدار الشيء المصنوع

ثالثا:شروطه

هناك عدة أحكام لصحة عقد الاستصناع تتضمن:

تتألف شروط الاستصناع من عدة أركان يجب توافرها، وهي:

أ. أن يكون العمل والعين من ملكية الصانع، وإلا يعتبر العقد عقد إجارة.

ب. أن يتم تحديد محل العقد ووصف العين والصفات المطلوبة بشكل واضح.

ج. أن يكون الاستصناع في الأشياء التي تعرف وتستخدم من قبل الناس، ما لم يكن العقد عقد بيع سلم.

د. أن يكون عقد الاستصناع عقد بيع ملزم بعد الاستصناع وليس قبله.

هـ. لا يلزم أن يتم دفع الثمن عند العقد، ويمكن تأجيله إلى ما بعد التصنيع والتأكد من صحة المنتج.

رابعا: مخاطره

نظرا أن الاستصناع يتضمن تصنيع السلع أو إقامة المرافق والخدمات والمشروعات، فإنه يتضمن بعض المخاطر التي تتعلق بعقود التصنيع. وتتمثل هذه المخاطر، حسب دراسة حديثة أعدها مركز البحوث البنكية والمالية بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، في عدم مطابقة السلع للمواصفات المطلوبة أو في عدم تسليم الصانع للبضاعة في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى تعرض البنك والزبون لخسائر مالية. للأسباب التالية:[1]

1. التأخر في تنفيذ الأشغال؛
2. وقوع حادث طارئ يؤدي إلى احتراق البضائع أو فقدانها ؛
3. إعسار الصانع.

[1] عبد الغفار خلفي، مرجع سابق، ص 69

الفرع الثاني: : بيع السلم

يُطلق على هذا النوع من الصفقات بيعًا فوريًا بأجل للبضاعة، وفيه يقوم البنك بالحصول على ثمن البضاعة من العميل بعد تسليمها له بفترة محددة، ويحصل البنك على الثمن على الفور، في حين يتم تسليم البضاعة للعميل في وقت لاحق.

أولا: تعريفه

يمكن تعريف السلم كما يلي:[1]

1. بيع أجل يعاجل، أي يدفع المشتري قيمة السلعة حالا، على أن يستلم السلعة في أجل لاحق متفق عليه في عقد البيع؛
2. وهو بيع مال بمال يقبض فيه عاجلا وتسلم البضاعة أجلا، فهو من عاجل بثمن أجل؛

ثانيا: شروطه

تتمثل هذه الشروط فيما يلي:[2]

1. تحديد رأس المال بوضوح حتى يتسنى تحديد قيمة السلم في حال تأخر تسليمه.
2. تسليم رأس المال في مجلس العقد قبل الانفصال، وإلا فإن العقد يعتبر باطلاً.
3. تحديد مواصفات السلعة بوضوح وتعريف صفاتها بما يمكن تحديد أحكام العقد بشكل دقيق.
4. تحديد مدة السلم بالأشهر والأيام، ولا يجوز تحديده بناءً على عدد الثمار أو الغلة.
5. تحديد مكان التسليم بدقة لتجنب الخلافات فيما بين الأطراف.
6. يجب ألا يتم تسليم سلعة نادرة الوجود في السوق.

[1] فلاح من الحسيني، مرجع سابق، ص 161

[2] المرجع نفسه

7. لا يجوز تسليم الرأسمال في صورة نقدية إذا كان الرأسمال نقدياً ولا في صورة طعام إذا كان الرأسمال طعاماً، حتى لا يحدث رباً.

8. في حالة عدم تسليم السلعة في الموعد المحدد، يتمكن الزبون من التأجيل حتى تسليم السلعة أو استرجاع القيمة التي دفعها.

ثالثا: مزاياه

يعتبر السلم حديثا لتناسبه مع عمل البنوك الإسلامية، وذلك نظرا للمزايا التي تحققها والتي منها:

1. استغلال السيولة الزائدة في تحقيق الربح من خلال التمويل والاستثمار بدلاً من أن تبقى عاطلة. ،

2. تساعد في جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين من خلال تلبية احتياجاتهم من التمويل بما يضمن استمرار أعمالهم وتسيير مصالحهم.

3. تضمن توفير السلعة والتمويل في وقت الحاجة إليها، مما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

رابعا: طبيعته

تنشأ مخاطر عقود السلم:[1]

1. في السوق والتغيرات في الأسعار، عندما يحدث انخفاض في أسعار السلع المتفق على تسليمها في الأجل في السوق، يواجه البنك الإسلامي مخاطر متعددة في عقود السلم. فإذا انخفض سعر السلعة في السوق، سيصبح البنك غير قادر على تحقيق أي أرباح من العقد لأن السعر الذي دفعه مسبقاً كان أعلى من سعر بيعها عند استلامها. وبالتالي، يعتبر المخاطرة للبنك ليست فقط بفارق الأسعار بين الشراء والبيع، ولكنها أيضًا في ضياع فرصة بديلة لتحقيق الأرباح من عقد السلم. ؛

2. كذلك عند عدم قدرة البائع على الوفاء بالتزاماته، أي بتسليم السلعة المتفق عليها في عقد السلم لأسباب خارجة عن إرادته بالنسبة إلى نوع السلعة وجودتها وكميتها.

[1] السالوس على أحمد، معاملاتنا المعاصرة، دار الحرمين، الأردن، 1983، ص 118

الفرع الثالث : البيع بالتقسيط أو البيع لأجل

حيث يتم التعرف على هذه الصيغة من خلال العنصرين الآتيين:[1]

أولا: تعريفه

1. يعني البيع إلى أجل معلوم، ومؤتمن أجل بثمن عاجل، أي بيع مؤجل الثمن؛
2. يشير مصطلح "البيع إلى أجل معلوم" إلى أن البائع يتفق مع المشتري على تسليم البضاعة في الحال، مع تأجيل دفع الثمن إلى وقت محدد في المستقبل. يتم الاتفاق على تأجيل دفع الثمن إما لكامل قيمة البضاعة أو جزء منها، وغالباً ما يتم سداد الثمن المؤجل على دفعات متعددة أو أقساط.

ثانيا: شروطه

من بين الشروط ما يلي:

- ✓ أن يكون الثمن مؤجلا؛
- ✓ أن تكون المدة معلومة وفق العقد وتحسب المدة من وقت تسليم البيع؛
- ✓ أن يسلم البيع حالا؛

[1] غريب الجمال المصارف وبيوت التمويل، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، من 47

خلاصة الفصل

تزداد أهمية البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي يومًا بعد يوم، حيث تستهدف التنمية وتعمل وفقاً للشريعة الإسلامية. وقد طورت هذه البنوك خدماتها البنكية لتلبية احتياجات ورغبات زبائنها، وتستند في ذلك على عدة أساليب تمويلية مختلفة. فمنها الصيغ التي تعتمد على الملكية وتتيح للمتعامل التصرف في الأموال بما يتناسب مع رغباته، كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والمغارسة. وهناك الصيغ التي تعتمد على المديونية وتشكل ديناً للمتعامل، حيث يتم تقديم الأدوات التمويلية كالمرابحة والإيجار والسلم والاستصناع والبيع بالتقسيط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أساليب تمويلية أخرى يستخدمها البنك الإسلامي، مثل الاعتمادات المستندية والوكالة الاستثمارية الإسلامية.

الفصل الثالث

تمهيد

استجابة للحركة التحررية والصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي، تأسست مؤسسات إسلامية بديلة للمؤسسات المتأثرة بالنظام الاقتصادي الغربي. ومن بين هذه المؤسسات تميزت المصارف الإسلامية في الجزائر بتوفير حلاً بديلاً متوافقًا مع تعاليم الشريعة الإسلامية. تعمل هذه البنوك على توفير خدمات مالية مشروعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقدم أساليب تمويل مبتكرة مثل التمويل بالمشاركة والتأجير. تهدف هذه البنوك إلى تسهيل التبادل والمعاملات المالية وتعزيز عمليات الإنتاج، وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية تشريعات وقوانين لتنظيم أعمال المصارف الإسلامية، مما ساهم في تعزيز وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي. وفي هذا السياق، قامت الجزائر وغيرها من الدول بفتح المجال أمام البنوك الإسلامية لممارسة أنشطتها. وسنتناول في هذا الموضوع نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واستراتيجيتها، والمتطلبات اللازمة لتعزيزها وتفعيلها.

المطلب الأول: نشأة و إستراتيجية نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر بفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية لتكون جزءًا من نظامها المصرفي بدءًا من سنة 1990، عندما تم سن قانون النقد والقرض 90/10. هذا القانون فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء المؤسسات المصرفية، بما في ذلك البنوك الإسلامية في الجزائر(سليمان 2006، صفحة 244). ويعتبر الجزائر من الدول الرائدة في المنطقة في اعتمادها لهذا النوع من المؤسسات المالية، وقد سبقت دول الجوار في هذا الصدد.

تم تقديم فكرة إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر في عام 1929 بمبادرة من الشيخ أبو اليقظان، عضو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. قد دعا الشيخ رجال الأعمال في المدن الجزائرية لتأسيس بنك وفقًا لقواعد الفقه الإسلامي. لقد أثارت هذه الدعوة استجابة إيجابية من قبل كبار رجال الأعمال المقيمين في الجزائر، حيث قدموا مشروعًا كاملاً لإنشاء "البنك الإسلامي الجزائري". تم إعداد القانون الأساسي وجمع رأسمال البنك بواسطة رجال الأعمال المسلمين في الجزائر، وتم تعيين مدير للبنك. ومع ذلك، تدخلت السلطات الاستعمارية الفرنسية وأوقفت المشروع بالكامل.[1]

منذ ذلك الحين، زادت المطالب بتوسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر للاستفادة القصوى من خدماتها في مجالات الادخار والقروض وتمويل المشاريع. وقد تم تحقيق ذلك من خلال ترخيص أول مصرف إسلامي في الجزائر، وهو "مصرف البركة" في 20 ماي 1991، تلاه "مصرف السلام" في عام 2008. هذين

[1] د.محمد بن عزوزي، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة الأغواط– الجزائر الطبعة الأولى–2022

المصرفين يعملان حاليًا في الجزائر. ومع ذلك، لا يوجد قانون واضح وخاص ينظم عمل ونشاط النظام المصرفي الإسلامي بجانب النظام المصرفي التقليدي. وقد تسببت الإصلاحات المالية والمصرفية التي تمت في عام 1990 في غياب تنظيم خاص بالمصارف التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وبالتالي، لم يتوفر وعاء قانوني يضمن ويحمي هذا النظام المصرفي من المخاطر الممكنة التي قد تواجهها في سوق المصارف، وهذا يتطلب تدخل البنك المركزي لوضع إطار قانوني ينظم ويحمي النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

في الواقع، الجزائر تواجه فرصة قوية لأن تكون نموذجاً متميزاً في مجال المصرفية الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي. يمكن أن تستفيد الجزائر من طاقة السوق المالية الواعدة كمصدر رئيسي لتعبئة الموارد المالية وتمويل احتياجاتها. وتعتبر خطوة تبني الصيرفة الإسلامية من قبل الحكومة خطوة هامة، خاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة. تم إصدار تنظيم رقم 18-02 في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018، الذي يحدد قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل المصارف والمؤسسات المالية. تم إلغاؤه فيما بعد واستبداله بتنظيم رقم 20-02 في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية. هذا التنظيم يشمل الصيرفة الإسلامية بشكل عام في الجزائر، بما في ذلك البنوك وشبابيك الصيرفة التشاركية. على الرغم من أن هذا التنظيم لا يزال في مراحله الأولى من التطبيق، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الأفراد في المجتمع الجزائري يظهرون تردداً في التعامل مع شبابيك الصيرفة الإسلامية بسبب الاعتبارات الدينية والمخاوف من اختلاط الأموال الربوية بها.

الفرع الثاني: إستراتيجية نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث أن بين أهم الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية.

1- تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر:

تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر لتلبية احتياجات المتعاملين والمستثمرين وتقديم خدمات مصرفية متطورة تتوافق مع المبادئ الإسلامية وقيم المجتمع الجزائري. تتبع هذه البنوك إطارًا شرعيًا محكمًا يتمثل في هيئة شرعية متخصصة تضم كبار العلماء في الشريعة الإسلامية والاقتصاد.

تتضمن خدمات البنوك الإسلامية في الجزائر مجموعة متنوعة من الخدمات التمويلية، بما في ذلك تمويل المشاريع والاستثمارات، وتمويل الاستغلال والاستهلاك. تتم تقديم هذه الخدمات من خلال صيغ تمويلية متعددة، مثل المشاركة، المضاربة، الإجارة والمرابحة، الاستصناع، البيع بالتقسيط والبيع بالأجل.

2- مهام البنوك الإسلامية في الجزائر:

أ. في مجال الخدمات البنكية

تقدم البنوك الإسلامية لعملائها خدمات بنكية أهمها :

- ✓ قبول الودائع من الجمهور وتوفير حسابات نقدية للعملاء.
- ✓ دفع قيم صكوك الدفع ومقاماتها.
- ✓ قبض الأوراق التجارية والتعامل معها.
- ✓ تحويل الأموال داخلياً وخارجياً.
- ✓ إصدار الكفالات البنكية وتقديم الضمانات.
- ✓ توفير أوراق مالية مضمونة وخدمات بنكية أخرى.

ب. في مجال الخدمات الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

يهدف القرض الحسن في الصيرفة الإسلامية إلى تمويل الغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات، مما يساعد على تحقيق استقلالية مالية وتحسين مستوى دخل المستفيدين. تتم توفير القروض الحسنة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبشروط محددة.

بجانب ذلك، تقوم الصيرفة الإسلامية بإنشاء وإدارة الصناديق التخصصية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة. يتم توجيه هذه الصناديق لتمويل مشاريع ذات فوائد اجتماعية مثل الإسكان الصالح، التعليم، الرعاية الصحية، ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

يعد القرض الحسن وإنشاء الصناديق التخصصية أدواتٍ مهمة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية. تساهم هذه الآليات في تعزيز الاستقلالية المالية وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص النمو والتطور للأفراد والمجتمعات.

ت. في مجال الاستثمار:

تقوم البنوك الإسلامية في الجزائر بتوفير فرص استثمارية لأموال عملائها، حيث يتم توجيه هذه الأموال لتمويل مشاريع معينة وتحقيق أهداف استثمارية. يتم تنفيذ هذه المشاريع وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتم تجنب الفوائد الربوية والممارسات غير المشروعة.

ث. في مجال التمويل:

تعمل البنوك الإسلامية في الجزائر على تمويل مختلف المؤسسات والأفراد، سواء كانوا صناعيين، حرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين أو غيرهم، وذلك وفقًا لاحتياجاتهم المالية. كما تقدم البنوك الإرشادات والنصائح المتعلقة بهذه المجالات، والتي تستند إلى خبرتها وفقًا للمبادئ الإسلامية.

تتنوع صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية، وتتميز جميعها بالتزامها بالأسس الشرعية، مثل تمويل المشاريع والاحتياجات التمويلية الأخرى عن طريق المرابحة والاستصناع والتأجير وبيع السلم. وبهذه الطريقة، تحافظ البنوك الإسلامية على احترام القيم الأخلاقية الإسلامية، وتعزز دورها في النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية.

3- دراسات إحصائية حول صيغ التمويل المستعملة في البنوك الإسلامية الجزائرية

تستخدم البنوك الإسلامية في الجزائر حاليًا ثلاث صيغ رئيسية للتمويل وهي المرابحة والاستصناع، والسلم، والإجارة. ارتأيت في إجراء دراسة شاملة ودقيقة حول هذه الصيغ، وتحليل أنواع التمويل المستخدمة خلال الفترة من 2014 إلى 2017، والتعليق عليها.

الجدول (01) يمثل أنواع التمويلات في البنوك الإسلامية ما بين (2019-2022).

السنوات	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%
التمويل القصير الأجل	11.9	56.33	7.273	34.33	7.472	29	6.947	23
التمويل المتوسط الأجل	9.24	43.48	13.878	65.5	18.261	70.85	23.088	76.04
التمويل الطويل الأجل	41	0.19	35	0.17	27	0.11	1.84	0.6
المجموع	62.21	100	21.186	100	25.759	100	30.219	100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر2022

الجدول (02) يمثل صيغ التمويل في البنوك خلال (2019–2022) في المدى القصير.

السنوات	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%
المرابحة	7948	68.08	2433	36.64	1827	25.81	1850	29.89
السلم	3700	31.69	4185	63.01	5233	73.93	4322	69.83
الاستصناع	26	0.23	23	0.35	18	0.26	14	0.28
المجموع	11674	100	6641	100	7078	100	6186	100

من خلال تحليل البيانات المتاحة في الجدول، يتضح أن صيغة التمويل بالمرابحة في الجزائر قد شهدت تناقصًا ملحوظًا خلال الفترة من 2019 إلى 2022. بدأت نسبة التمويل بالمرابحة في عام 2019 بنسبة تفوق 68% من إجمالي التمويلات الأخرى، ولكنها انخفضت بشكل حاد إلى 25.81% في عام 2021. ومع ذلك، تحسنت قليلاً في عام 2022 لتصل إلى 30%. يعزى هذا الانخفاض الكبير في صيغة المرابحة إلى استرجاع البنوك الإسلامية الجزائرية لمبالغ تمويل سابقة وفقًا لصيغة المرابحة من قبل بعض المتعاملين الاقتصاديين.

من ناحية أخرى، استمر التمويل بصيغة السلم في الزيادة المستمرة، حيث بلغت نسبته في عام 2019 حوالي 32% من إجمالي التمويلات الأخرى، وظل في ارتفاع حتى عام 2017 عندما انخفض بنسبة 5% مقارنة بعام 2021.

أما التمويل بصيغة الاستصناع، فقد شهد انخفاضًا مستمرًا، حيث بلغت قيمة التمويل في عام 2019 حوالي 26 مليون دينار جزائري، ثم انخفضت إلى 17 مليون دينار جزائري في عام 2022. يعود هذا التراجع إلى تفضيل البنوك استخدام صيغة السلم بشكل أكبر في المدى القصير. بالتالي، ترتيب استخدام الصيغ يكون كالتالي: السلم، المرابحة، الاستصناع.

الجدول (03): يمثل صيغ التمويل المعمول بها على المدى المتوسط خلال الفترة (2019–2022)

السنوات	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%
المرابحة	0 622	67.32	10288	74.13	15166	83.05	19865	86.04
السلم	1350	14.61	1531	11.03	1323	7.24	1527	6.61
الاستصناع	289	3.12	232	1.67	214	1.17	190	0.82
الاجارة	1381	14.94	1827	13.16	1558	8.53	1506	6.52
المجموع	9240	100	13878	100	18261	100	23088	100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

من خلال تحليل البيانات المتاحة في الجدول ، يظهر أن التمويل عن طريق المرابحة قد شهد تطورًا ملحوظًا خلال الفترة المذكورة، وخاصة في السنة الأخيرة. وقد بلغت قيمة التمويل بواسطة المرابحة 19865 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 86% من إجمالي التمويلات. يمكن أن يرجع هذا النمو إلى اعتماد البنوك على تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة في قطاعات مثل السيارات والإسكان والبناء. تأتي هذه الاستراتيجية في إطار السياسة المالية للبنوك الإسلامية التي تهدف إلى تقليل المخاطر من خلال توزيع التمويل على عدة أفراد ومؤسسات صغيرة بدلاً من منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة.

أما بالنسبة للتمويل بصيغة السلم والاستصناع والإجارة، فقد شهدت جميعها انخفاضًا مستمرًا. ففي عام 2019، كانت نسبة التمويل بصيغة السلم والاستصناع والإجارة على التوالي تبلغ 14.62%، 3.12%، و 14.94%. وفي عام 2022، انخفضت هذه النسب إلى 6.6%، 0.82%، و 6.52% على التوالي. يمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى قلة التمويل في قطاعات مثل البناء والتجهيزات والتحضيرات الاستصناعية، والآلات والمعدات الإجارة. يتضح من البيانات أن صيغة المرابحة هي الأكثر استخدامًا، تليها صيغة الإجارة والسلم، وبعدها تأتي صيغة الاستصناع.

الجدول (04): يمثل التمويلات الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية على المدى الطويل خلال الفترة (2019-2022)

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الإجارة	22	53.65	20	57.14	18	66.66	169	91.85
الاستصناع	19	46.34	15	42.85	9	33.33	15	8.15
المجموع	41	100	35	100	27	100	184	100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022

يُلاحَظ من الجدول أن التمويل عن طريق الاستصناع يشهد انخفاضًا مستمرًا، حيث بلغت نسبته في عام 2019 حوالي 46.34%، بينما انخفضت إلى 8.15% في عام 2022. وفي المقابل، يشهد التمويل عن طريق الإجارة تزايدًا ملحوظًا، حيث بلغت نسبته حوالي 22% في عام 2012 ووصلت إلى 91.85% في عام 2022، ما يُعادل تقريبًا 169 مليون دينار جزائري من إجمالي التمويل البالغ 186 مليون دينار جزائري.

يعود هذا التحول إلى اعتماد البنوك الإسلامية بشكل كبير على صيغة التمويل عن طريق الإجارة، وخاصة في تمويل العقارات للأفراد والمؤسسات. ويلاحظ أن النسبة المئوية للتمويل العقاري بصيغة الإجارة بلغت 100% للأفراد، حيث تمنح البنوك مبالغ تصل إلى 229 مليون دينار جزائري لتمويل العقارات لخواص.مما سبق استخلصنا أن البنوك الإسلامية تعتمد على أربع صيغ التمويل المرابحة، السلم الاستصناع الإجارة وتعد صيغة التمويل بالسلم هي الأفضل على المدى القصير ، وصيغة التمويل بالمرابحة على المدى المتوسط، بينما صيغة التمويل بالإجارة هي الأفضل عن المدى الطويل.

4- الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية:

تقدم البنوك الإسلامية الجزائرية منتجاتها لثلاث قطاعات رئيسية وهي:

قطاع الأفراد الطبيعيين.

قطاع المهنيين من تجار وحرفيين وأطباء....

قطاع المؤسسات الاقتصادية وبالخصوص الخاصة.

يمكن تلخيص أهم الخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية الجزائرية في الجدول التالي:

جدول :(05) منتجات وخدمات البنوك الإسلامية الجزائرية[1].

المنتجات المصرفية للأفراد	المنتجات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الأخرى
البطاقات حاسبة المرابحة الحسابات	تمويل شراء البضائع تمويل عقاري تمويل المشاريع مشاركة استصناع اعتمادات مستندية كفالات مصرفية	الرسائل النصية تحويل الأموال تأمين الحج والعمرة الزكاة

المصدر :من اعداد الطالب بناء على التقرير بنك البركة.

[1] https://www.albaraka-bank.dz/storag/2022/01/RAPPRT-2017-AR.pdf

ما يلاحظ من خلال الجدول أن المنتجات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية هي من الجيل الأول للخدمات المصرفية الإسلامية وذلك لانعدام المنافسة المباشرة لمنتجات البنوك وانخفاض مستوى الإبداع والابتكار في النظام البنكي الجزائري إضافة إلى نقص الوعي عن طبيعة المنتجات والخدمات الإسلامية لدي أغلب الجزائريين.

المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

تسعى الجزائر، كغيرها من الدول خاصة الإسلامية ، لتبني النظام المالي الإسلامي بهدف الاستفادة من فوائده المتعددة. يهدف هذا التوجه إلى تلبية رغبات المواطنين الجزائريين المسلمين في الحصول على تمويل يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتجنب الشبهات.

الفرع الأول: واقع صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

تُعَدّ الصكوك الإسلامية أحد أهم مصادر التمويل طويل الأجل، وهي البديل الشرعي للشهادات الاستثمارية والسندات الربوية. تُعَتَبَر الصكوك وسيلة استثمارية حديثة في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تستخدم لجذب الأموال وفي نفس الوقت كأداة لإدارة السيولة. يُمكن اعتبارها على أنها أوراق مالية مشابهة للسندات التي تصدرها الدول أو الشركات المساهمة، ولكنها لا تُعطي فائدة ثابتة بل توفر عائدًا يعتمد على الأرباح التي تحققها الجهة المصدرة للصكوك.

انتشار الصكوك الإسلامية وتزايد إصدارها يمثل بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد، حيث يتم التحول من الاقتصاد الورقي وأسواق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالسلع والخدمات. من خلال الصكوك، يتم استغلال المدخرات المالية التي تكون متاحة لدى الأفراد والتي لا تستغل بشكل كافٍ في الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يتم توجيهها للاستثمار في مجالات اقتصادية مختلفة.

توفر الصكوك مزايا اقتصادية مهمة، حيث تساهم في تنويع مصادر التمويل الذاتية وتوفير السيولة الضرورية للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل. بالتالي، تمكن الدولة من تلبية احتياجاتها في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية دون الاعتماد الكامل على سندات الخزينة والدين العام. (موسى 2018، صفحة 960).

بعد رفض لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COCOB) إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى "السندات الإسلامية" في السوق الجزائرية، تمت إقامة لجنة تضم وزارة المالية وبنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية

الضرائب والمعالجة الضريبية لوضع الإطار العام لصياغة قانون خاص بإصدار الصكوك الإسلامية. تقوم بورصة الجزائر حاليًا باللمسات الأخيرة على مشروع إدراج الصكوك الإسلامية في تعاملاتها، وذلك بعد وضع الإطار القانوني المنظم لها.

تم توقيع اتفاقية بين بورصة الجزائر وبورصة التداول في المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر أكبر مخزون للصكوك في العالم بقيمة تتجاوز 400 مليار دولار. الهدف من هذه الاتفاقية هو الاستفادة من خبرة بورصة التداول في مجال الصكوك الإسلامية وتبادل المعرفة في هذا المجال.

بالتالي، الجزائر تعمل على وضع الإطار القانوني اللازم وإنشاء لجنة لصياغة قانون خاص بإصدار الصكوك الإسلامية. من المتوقع أن يتم إدراج الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر بعد الانتهاء من هذه العملية وتحقيق الترتيبات اللازمة. (زبير و فطيمة الزهراء ، صفحة 331).

الفرع الثاني: التطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر:

في الجزائر، على الرغم من تواجد البنوك الإسلامية منذ عام 1991، إلا أن السلطات المالية والنقدية لم توفر الإطار القانوني والتشريعي اللازم لتطوير الصيرفة الإسلامية. البنوك الإسلامية في الجزائر كانت تخضع لنفس الأطر القانونية التي تنطبق على الأنشطة المالية التقليدية ولم تتمتع بخدمات البنك المركزي بنفس الطريقة التمييزية المتاحة للبنوك التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة التمويل.[1]

بعد مرور أكثر من 26 عامًا من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، أقر مجلس النقد والقرض تنظيمًا يتعلق بشروط ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للعمليات المصرفية المتعلقة بالمالية التساهمية، وهي المنتجات المالية المطابقة للشريعة. جاء هذا الإجراء استجابة للمطالب المتزايدة بتنظيم العمليات المصرفية الإسلامية.

التنظيم 18/02 الصادر في نوفمبر 2018 يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التساهمية" والتي لا تتضمن فوائد ربوية، وتشمل المرابحة المشاركة، والإجارة، والاستصناع، والسلم، بالإضافة إلى حسابات الاستثمار المبتكرة. كما تم تنظيم فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وفقًا لهذا التنظيم.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المبادرات تأتي في سياق تزايد الاهتمام بتنظيم المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر وتوفير بنية قانونية تنظمها بشكل أكثر دقة وشمولية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2018

تؤكد هذه الخطوة على جدية السلطات الجزائرية في دمج المؤسسات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري، وفتح المجال أمام الاستفادة من قدرتها على توسيع أدوات التمويل والادخار والاستثمار للمؤسسات والأفراد وهذا الإجراء من شأنه إزالة أحد أكبر المعيقات لتطور صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، فبالرغم من عدم وجود مواد تنظيم المنتجات المالية الأخرى (التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية)، ولكن على الأقل وجود تنظيم تشريعي ينظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية في شقها المتعلق بالصيرفة ومنتجاتها المختلفة، وبالتالي فإن توفر الإطار القانوني والتشريعي يساعد هذه المؤسسات على أداء أدوارها التنموية والاقتصادية وفق طبيعتها وخصوصيتها وشروطها الشرعية ، وإتاحة الخيارات أمام المواطنين والمؤسسات دون حرج ديني بسبب الفوائد الربوية، وخلق أجواء تنافسية عادلة بين البنوك التقليدية والإسلامية وتكافؤ الفرص بينهما.

الفرع الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري

تقدم البنوك الإسلامية التمويل لمختلف الأفراد والمؤسسات من خلال الصيغ التمويلية المختلفة والتي تتوافق والشريعة الإسلامية.

الجدول (06): حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية خلال الفترة ما بين 2018 و 2022 (آلاف الدينار)[1]

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات	28352633	23796127	23038246	30304461	42408850
الأفراد	421613	143348	92031	541526	5030143
حجم التمويل	28774246	23939475	23130277	30845987	47439033
نسبة النمو %	/	16-	0.03-	33.30	53.80

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير بنك السلام.

الجدول يوضح تطورًا كبيرًا في حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية في الجزائر. في السنوات 2021 و 2022، بلغ حجم التمويل أكثر من 45 مليار دينار، مما يعني زيادة بنسبة تقدر بحوالي 64٪ مقارنة بعام 2018. هذا الارتفاع جاء نتيجة استحداث صيغ تمويلية جديدة في البنوك، مثل الإجارة، بالإضافة إلى زيادة التمويلات المقدمة للأفراد والمؤسسات.

[1] https://www.alsalamalgeria.com/

يمثل تمويل الأفراد والمؤسسات حوالي 90٪ من حجم التمويل الإسلامي العام، ويشمل هذا البند (تمويلات الزبائن) حوالي 53٪ من مجموع الميزانية. هذا يعكس تركيز البنوك الإسلامية على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في توفير التمويل المناسب وفقًا للأصول الشرعية.

هذا التطور يعكس نمو القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ويشير أيضًا إلى الثقة المتزايدة في النظام المالي الإسلامي وقدرته على تلبية احتياجات الاقتصاد والمجتمع.

الجدول (07): نوع التمويل المقدم من البنوك الإسلامية الجزائرية للأفراد والزبائن خلال الفترة ما بين 2018 و 2022 (آلاف الدينار)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات	421613	143348	92031	494700	1376376
الأفراد	/	/	/	2205167	7066721
التمويلات استهلاكية	/	/	/	46826	3653767
حجم التمويل	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656
نسبة النمو	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368

المصدر :من إعداد الطالب بناء على التقرير .

من الملاحظ أن البنوك الإسلامية في الجزائر تقدم أغلبية التمويلات للمؤسسات وتركز على تمويل استغلالي قصير ومتوسط الأجل. أما بالنسبة للأفراد، فإنهم يستفيدون من التمويل العقاري بمختلف صيغه، مثل تمويل دار السلام، وكذلك القروض الاستهلاكية التي تسهل شراء السيارات. صيغ الإجارة متاحة أيضًا وتشمل الإجارة المتعلقة بالعقارات والمعدات، وقد بدأ العمل بها في عام 2021.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى أن حجم التمويلات المتعثرة بلغ حوالي 2.4 مليار دينار، وهذا يعني أن هناك جزءًا من التمويلات التي لم يتم سدادها في الوقت المحدد. يجب أن يتم معالجة هذه التمويلات المتعثرة لتعزيز استقرار القطاع المصرفي وضمان استدامة النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

الفرع الرابع: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر:

نستعرض الحصص السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر و ذلك من خلال:

1. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر من الودائع:

توضح الدراسة أن الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر من ودائع العملاء صغيرة جدًا مقارنة بإجمالي الودائع في النظام المصرفي الجزائري. هذا يعني أن البنوك الإسلامية لا تحظى بحصة كبيرة من ودائع العملاء في البلاد. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى أن معدل نمو ودائع بنك البركة في عام 2013 بلغ 7.7%. هذه الزيادة تعتبر نتيجة إيجابية لأداء هذا البنك، حيث تمكن من جذب وزيادة ودائع العملاء في ذلك العام.

جدول (8): تطور ودائع النظام البنكي الجزائري وحصة البنوك الإسلامية منه.

السنوات	2019	2020	2021	2022
الودائع الاسلامية	92.53	108.46	116.55	125.43
معدل النمو السنوي	/	15.7	75	7.59
الودائع الاجمالية للنظام البنكي	5819.1	6733	7238	1187.4
معدل النمو	/	17.21	7.42	7.65
الحصة السوقية للمصرفية الاسلامية	1.59	1.61	1.6	1.61

المصدر :من اعداد الطالب بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022 و التقرير السنوي لبنك الجزائر2022.

2. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر من تمويل الاقتصاد

بالفعل، يشير البيانات إلى أن الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية في التمويل الكلي في الجزائر تبقى ضعيفة ولا تتجاوز 2%. ومع ذلك، يلاحظ أن نصيب البنوك الإسلامية من إجمالي التمويل في القطاع البنكي الخاص مرتفع نسبيًا مقارنة بنصيبها من الأصول والودائع. يعود ذلك إلى رواج أساليب التمويل الإسلامي المتوفرة لدى هذه البنوك، وخاصة في مجال تمويل السيارات. قد تكون هذه الأساليب أكثر جاذبية للعملاء وتلبي احتياجاتهم بشكل أفضل، مما يعكس ارتفاع حصتها في التمويل البنكي الخاص.

جدول (9): نمو قروض النظام البنكي الجزائري وحصة البنوك الإسلامية منه[1].

السنوات	2019	2020	2021	2022
القروض الإجمالية الممنوحة من النظام البنكي	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5
معدل النمو السنوي	/	14.02	15.05	20.27
التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية	48.1	51.96	57.9	63.35
الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية من قروض النظام البنكي	1.47	1.39	1.35	1.22
معدل النمو	/	8.02	11.42	9.43

المصدر :من اعداد الطالب اعتمادا على التقرير بنك السلام.

[1] https://www.alsalamalgeria.com/

المبحث الثاني: تقديم ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطورها و هيكلها التنظيمي

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو بنك حكومي في الجزائر وينتمي إلى القطاع العمومي. تأسس البنك بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر في 13 مارس 1982[1]، كجزء من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. تم إنشاء BADR بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.حيث يعد وسيلة مهمة لتحقيق سياسات الحكومة في تنمية القطاع الفلاحي والريفي في الجزائر.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في الجزائر بتمويل مجموعة واسعة من المؤسسات الفلاحية والريفية. يشمل ذلك المؤسسات التابعة للقطاع الاشتراكي، ومزارع الدولة، والتعاونيات الفلاحية، والفلاحين الفرديين المستفيدين من الثورة الزراعية، ومزارع القطاع الخاص، والتعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية، بالإضافة إلى قطاع الصيد البحري. بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورًا حيويًا في توفير التمويل والخدمات المصرفية لهذه المؤسسات والقطاعات، بهدف تعزيز التنمية الفلاحية وترقية العالم الريفي في البلاد.

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الجزائر بعد عام 1988، تحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من بنك حكومي إلى شركة مساهمة. تم تحديد رأسمال الشركة بقيمة 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1,000,000 دينار جزائري للسهم الواحد. ومع ذلك، بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، تم تقييد استقلالية البنك وتأثيره الكبير، وذلك من خلال فرض قيود وقواعد على عملياته المصرفية وأنشطته.

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الجزائر بعد عام 1988، تحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من بنك حكومي إلى شركة مساهمة. تم تحديد رأسمال الشركة بقيمة 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1,000,000 دينار جزائري للسهم الواحد. ومع ذلك، بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، تم تقييد استقلالية البنك وتأثيره الكبير، وذلك من خلال فرض قيود وقواعد على

[1] أحمد محمود أحمد ، تسويق الخدمات المصرفية ،دار البركة للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،1999

عملياته المصرفية وأنشطته.، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالعائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمى البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي[1]:

مرحلة 1982 – 1990 في هذه المرحلة، ركز بنك على تعزيز مكانته في السوق المصرفية وتحسين وجوده في السوق المصري. كما عمل على تطوير وتحسين العالم الريفي عن طريق توسيع شبكة فروعه وفتح وكالات مصرفية جديدة في المناطق التي تتمتع بنشاط فلاحي مهم .

مرحلة –1991–1999 خلال هذه المرحلة، توسع بنك (BADR) ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، دون التخلي عن دوره في دعم القطاع الفلاحي والعلاقات المميزة التي تربطه به. في المجال التقني، تم إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي في جميع وكالات البنك، مما ساهم في تحسين كفاءة وسرعة الخدمات المصرفية. لقد تميزت هذه المرحلة ما يلي:[2]

1991 : تم انخراط بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نظام سويفت (SWIFT)، وهو نظام عالمي يسهل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتحويل الأموال بين البنوك. ذلك يساعد على تسهيل التعاملات المالية الدولية وتحسين كفاءة العمليات المصرفية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية.

1992 : نظام "Sybu" هو نظام مصرفي يساهم في تسريع أداء العمليات المصرفية من خلال تقنية التحويل الآلي (Télétraitement). يعمل هذا النظام على تيسير وتسريع معالجة العمليات المصرفية وتحويل الأموال بين الحسابات المصرفية. كما تم تعميم استخدام الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية، مما يعزز سرعة وكفاءة تنفيذ هذه العمليات ويسهم في تحسين الأداء العام للعمليات المصرفية المرتبطة بالتجارة الدولية.

1993 : الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية

1994 :بدء العمل منتج حديث يتمثل في بطاقة السحب بدر

[1] اسماعيل سيد الطاهر ، نبيلة عباس ، التسويق الدار الجامعة ، القاهرة، مصر ، 2003

[2] أمين عبد العزيز حسن ،استراتجيات التسويق في القرن 21،دار قباء للنشر و التوزيع ،2001

1996 :إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي

1998 :بدء العمل بطاقة السحب ما بين البنوك[1]:(CIB)

مرحلة 2000–2004 تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات[2].

وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامجًا شاملاً على مدى خمس سنوات لتحسين أدائه وتطوير خدماته، مع التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتلبية احتياجات العملاء. شمل البرنامج تحديث البنك وتبسيط العمليات المصرفية لتوفير خدمات أكثر كفاءة وسرعة. تم أيضًا تطوير مجموعة المنتجات المصرفية واعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة وتسهيل تجربة العملاء. قام البنك أيضًا بتوسيع وجوده الجغرافي من خلال فتح المزيد من الفروع والوكالات لتلبية احتياجات العملاء في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق الريفية. كل هذه الجهود ساهمت في تعزيز الأداء المصرفي وتحقيق نجاحات هامة في تنمية القطاع الريفي وتعزيز التجارة الخارجية ودعم الاستثمارات المنتجة.

عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم مواردة قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن. إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالسLa Banque Assise مع خدمات مشخصة.

عام 2002 : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك. [3]

[1] BADR Infos, N° 28, 1999, P P 32-33. www.badr-bank.net

[2] - BADR Banque, Badr info, N°33, mars/avril 2003.

[3] BADR Banque, Badr info, N°:01, Janvier 2002

عام 2004 : لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدمًا ملحوظًا خلال العام 2004 من خلال إدخال تقنيات حديثة لتسريع عملياته المصرفية. تم تطبيق عملية نقل الشيك عبر الصورة، وهي تقنية تسمح للعملاء بتحصيل شيكات البنك بشكل سريع وفعال. هذا الإنجاز يعتبر مبتكرًا في مجال العمل المصرفي في الجزائر، حيث تم تقليل فترة تحصيل الشيكات من مدة تصل إلى 15 يومًا إلى وقت قصير جدًا.

بالإضافة إلى ذلك، عمل مسؤولو بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع، المعروفة باسم "Les Guichets Automatiques des Billets". تم توفير هذه الخدمة للعملاء لتسهيل سحب النقود وإجراء المعاملات المالية بسهولة وسرعة عبر هذه الشبابيك الآلية.

بهذه الخطوات التكنولوجية المبتكرة، استطاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحسين تجربة العملاء وتسريع العمليات المصرفية، مما يعزز دوره في القطاع المصرفي ويسهم في تطوير الاقتصاد المحلي.**عام 2012**: إضافة خدمة تحويل مبلغ من حساب جاري أو شيك الى دفتر التوفير.

عام 2016:إدخال نظام ORACLE.

زيادة عن ذلك توفير خدمة BADR Net التي تتيح لزبون طلب دفتر الشيكات واطلاع على كشوفه البنكية عبر انترنيت إضافة إلى توفير خدمة رسائل هاتفية BADR SMS.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR عين تموشنت 772

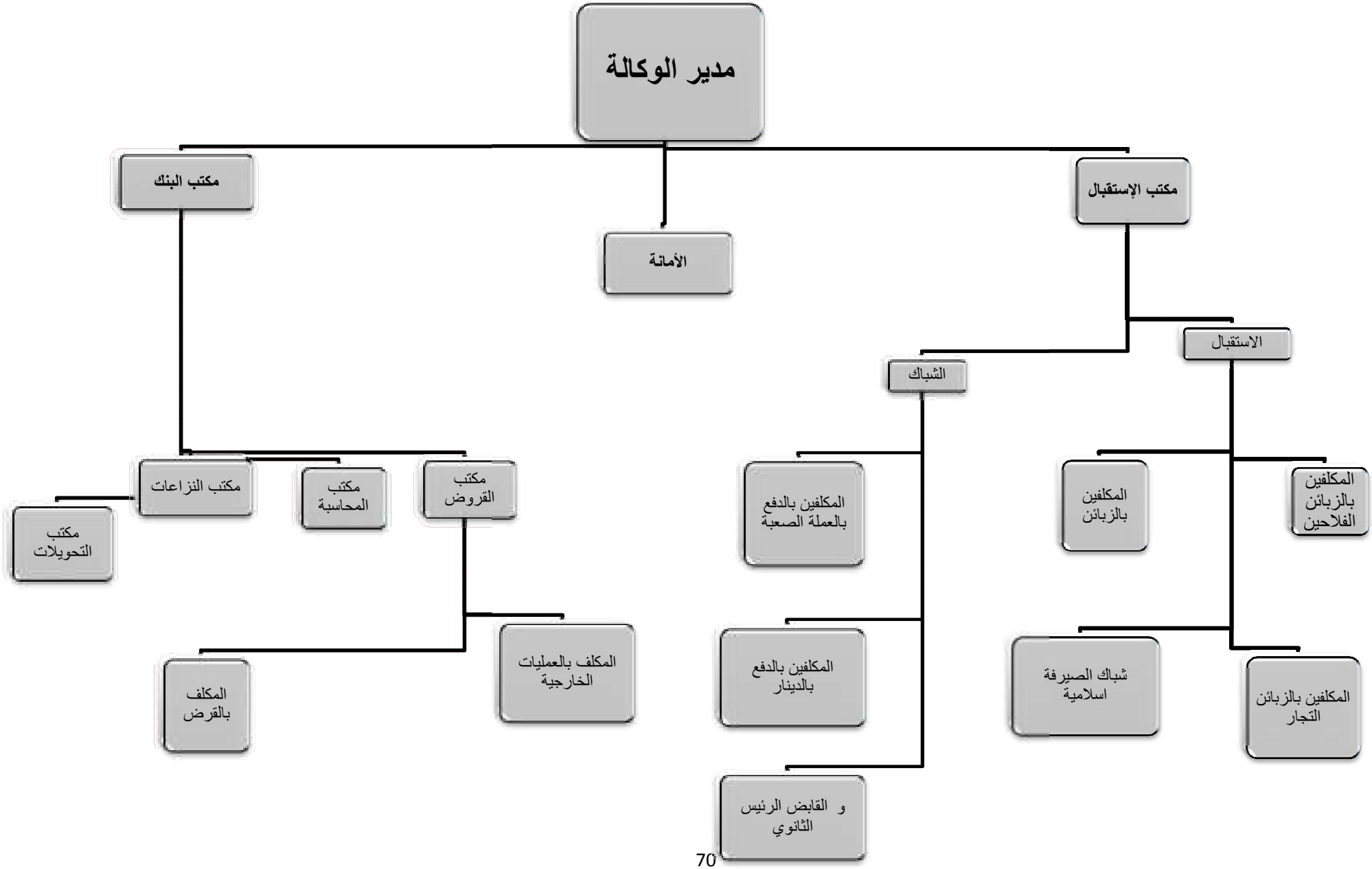
مدير الوكالة
مكتب البنك
الأمانة
مكتب الإستقبال
مكتب النزاعات
مكتب المحاسبة
مكتب القروض
مكتب التحويلات
المكلف بالعمليات الخارجية
المكلف بالقرض
الشباك
الاستقبال
المكلفين بالدفع بالعملة الصعبة
المكلفين بالزبائن
المكلفين بالزبائن الفلاحين
المكلفين بالدفع بالدينار
شباك الصيرفة اسلامية
المكلفين بالزبائن التجار
و القابض الرئيس الثانوي

المطلب الثاني:أهداف،مهام والصيغ المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

بناءً على المناخ الاقتصادي الجديد في الساحة المصرفية المحلية والعالمية، يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعزيز دوره وزيادة فعاليته في تمويل الاقتصاد الوطني. يدرك البنك أهمية تعزيز مركزه التنافسي والتكيف مع المتغيرات الحالية. لذا، تم وضع إستراتيجية فعالة تهدف إلى مواجهة التحديات المصرفية الراهنة.

تتضمن الإستراتيجية تحديد أولويات وأهداف إستراتيجية للبنك، وتحسين العمليات والخدمات المصرفية، وتطوير منتجات جديدة لتلبية احتياجات الزبائن ومتطلبات السوق. يتم أيضًا تحديث التكنولوجيا المصرفية لتعزيز الكفاءة وتحسين تجربة العملاء.

باعتباره جزءًا من إستراتيجيته الفعالة، يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني. يتم التركيز على تمويل المشاريع الاقتصادية المباشرة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يلعب البنك دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

مع مراعاة هذه الأوضاع، يجب على المسئولين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعونها. يتطلب الأمر ترقية منتجاتهم وخدماتهم المصرفية لتلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن وضمان رضاهم.

وفي هذا السياق، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثل البنوك العمومية الأخرى بتنفيذ أعمال ونشاطات متنوعة عالية الجودة بهدف أن يصبح مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة. يسعى البنك لتمويل جميع العمليات الاقتصادية ويعمل على تحقيق إستراتيجية تجعله شريكًا مهمًا في الاقتصاد. بلغت ميزانية البنك حوالي 5.8 مليار دولار، ويشارك بنسبة 30% في التجارة الخارجية في الجزائر[1]. يتمتع البنك بهذا الدور المهم ويحظى بتقدير المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء، وهذا يهدف إلى تعزيز مكانته في القطاع المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[2]:

- ✓ توسيع وتنويع جمالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة

[1] بشير عباس العلاق ،الخدمات الكترونية بين النظرية و التطبيق (مدخل تسويق استراتيجي) ،منشورات المنظمة العربية الادارية ،القاهرة ،مصر 2004

[2] شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن،
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق،
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

بهدف تحقيق تلك الأهداف، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتهيئة الشروط اللازمة للانتقال إلى المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة فتح السوق المصرفية للبنوك الخاصة المحلية والأجنبية. قدم البنك شبكات جديدة ونظم تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية لتحسين الأداء. كما بذلت الإدارة جهودًا كبيرة لتطوير موظفيها وتعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية للبنك. تم أيضًا إجراء تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك لتتوافق مع المحيط المصرفي الوطني ومتطلبات السوق. يهدف ذلك إلى تعزيز قدرة البنك على التكيف مع التحولات وتلبية احتياجات العملاء والسوق المتغيرة.

سعى البنك إلى تعزيز اقترابه من الزبائن من خلال توفير مصالح مصرفية تلبي مطالبهم واحتياجاتهم، وذلك من خلال توسيع شبكة فروعه ووكالاته، وتقديم خدمات متنوعة وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ

- ✓ رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- ✓ تسيير صارم الخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

الفرع الثاني:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المحال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:[1]

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق،
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- ✓ المشاركة في تجميع الادخارات،
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ،

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،الحسابات و الخدمات المصرفية الحديثة ،دار الوسام للطباعة و النشر ،بيروت،لبنان ،1998

- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها،
- ✓ التركيز على تطوير الموارد والعمليات المصرفية، بالإضافة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة وتحسين المنتجات المقدمة.تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية،
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطرة،
- ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض،
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وضع إستراتيجية لتحقيق أهدافه وتعزيز مكانته التنافسية. تركزت هذه الإستراتيجية على عدة محاور أساسية بدءًا من تنظيم وتسيير هياكل البنك، وتعزيز تنافسيته من خلال تحديث وتطوير الخدمات المصرفية والمنتجات المقدمة. كما ركز البنك على تطوير مهارات واحترافية العاملين به، وتعزيز العلاقات مع الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى تحسين الوضعية المالية للبنك. تلك الإستراتيجية تهدف إلى مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة وسياسات الدولة لتحقيق نمو مستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام. تلخصت أهم محاوره في:

- ✓ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- ✓ عصرنة البنك (تقوية تنافسيته) ؛
- ✓ احترافية العاملين؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- ✓ تطهير وتحسين الوضعية المالية.

الفرع الثالث:الصيغ التمويلية إسلامية و الخدمات المستعملة في بنك BADR

تعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر شبابيك بدر للصيرفة الإسلامية 14 منتجا مطابقا لمبادئ الشريعة الإسلامية موجها لكن فئات الزبائن الخواص والمهنيين والمؤسسات معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية مقسمة إلى فلتين كبيرتين الأولى تحض منتجات الادخار ووضع الأموال القائدة المودعين ممثلة في[1]:

حساب شيك إسلامي، حساب ودائع تحت الطلب وهو موجه للإفراد والهيئات التي ليس لها أغراض تجارية 205

حساب جاري إسلامي الموجه للتجارة الفلاحين والمؤسسات الربحية 305

دفتر توفير إسلامي بدون عائد 252

دفتر توفير إسلامي "أشبال" بدون عائد 257

دفتر ادخار إسلامي استثماري"، منتج للأرباح 240 دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح" منتج للأرباح 253

في حين أن الفئة الثانية تخص مجموعة تمويلات بصيغة المرابحة مع مبادئ الشريعة الإسلامية الإقتناء وسائل النقل والمواد واللوازم والسلع وتشييد بنايات التربية المواشي ومستودعات ومناطق التحري وتحديث المعدات واقتناء الماشية والأسمدة والبذور.

ويتعلق الأمر بـ:

- **التمويلات متوسطة الأجل**

المرابحة لوسائل النقل : يخص هذا المنتوج ، كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من. أطراف عقد المرابحة

المرابحة للأشغال : المرابحة أشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة

المرابحة للإنتاج الفلاحي:هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة

المرابحة للعتاد المهني (العتاد المدولب)

[1]https://badrbanque.dz/

➢ **التمويلات قصيرة الأجل**[1]

المرابحة للصفقات العمومية :لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.

المرابحة للصادرات: تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين و الشركات المصدرة المرابحة للصادرات هو عقد بيع للأصول لحساب العميل و بناءً على طلبة بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه قبل من الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة .

المرابحة للمواد الأولية: هي صيغة تحويلية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون و بطلب منة بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف اليه هامش ربح معروف و متفق عليه بين أطراف عقد المرابحة.

المرابحة غلتي: هي صيغة تمويل جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد على المرابحة،وهي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروفه ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبراء عقد المرابحة.

- استقطب بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر التراب الوطني ما يقارب 22000 حساب بنكي إسلامي لسنة 2022 و 2023 حيث حقق هامش ربح قدره 18 مليار دينار جزائري .
- استقطب بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت 772 لسنة 2022 و 2023 ما يقارب 300 زبون في إطار إسلامي.

[1] https://badrbanque.dz/

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى البنكين الإسلاميين الرائدين بالجزائر (بنك البركة ،بنك السلام) إضافة الى شباك الصيرفة إسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تم إبراز مدى قدرة البنوك الإسلامية الجزائرية على التعامل بالصيغ التمويلية الإسلامية الصحيحة ، من مرابحة ومشاركة ومضاربة ، واستخدامها في الجانب التنموي عن طريق توظيف هذه الصيغ من أجل تمويل المؤسسات الإنتاجية وتمويل المشاريع الطاقوية والتنموية على وجه العموم ، مدرجين أهم النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة و مبرزين أهم الحلول والإجراءات الواجب القيام بها لتطوير صيغ التمويل الإسلامية الجزائرية لنتوصل للدور التنموي الفعال الذي تحظى به صيغ التمويل الإسلامية وما يجب على البنوك الإسلامية الجزائرية من إجراءات للوصول إلى الهدف المرجو والأساسي لدى الفكر الاقتصادي والإسلامي، ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بصفة خاصة.

خاتمة

خاتمة:

كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو توضيح دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير أساليب التمويل المناسبة للمؤسسات والأفراد والخواص. تم التركيز على تقديم نظرة شاملة حول البنوك الإسلامية ومبادئها وأسسها، بالإضافة إلى طرق التمويل المتاحة في النظام المصرفي الإسلامي.

تعد البنوك الإسلامية مصدرًا هامًا لتمويل التنمية، حيث تتمتع بالقدرة على جمع المدخرات واستيعاب الفوائض المالية، بالإضافة إلى حفظ أموال المتعاملين معها. تقوم هذه البنوك بتوجيه تلك الموارد المالية نحو تمويل المشاريع التنموية، التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة واسعة من الأدوات والأساليب التمويلية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتشمل تمويل الأفراد والشركات والمشاريع الاستثمارية. تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق توازن بين تحقيق الربح المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

أولا: نتائج الدراسة

- ✓ تتمتع المصارف الإسلامية الجزائرية بقوة مالية واقتصادية متجسدة في هيئة واحدة.
- ✓ واجهت المصارف الإسلامية الجزائرية تحديات كبيرة من قبل المصارف التجارية التقليدية.
- ✓ ينقص السوق المالية الإسلامية الدولية المنظمة التي تساعد على الاستخدام الأمثل للأموال.
- ✓ تمتلك البنوك الإسلامية الجزائرية القدرة على أداء نفس الأدوار التي تقوم بها المصارف التقليدية.
- ✓ تلعب البنوك الإسلامية الجزائرية دورًا فعّالًا من خلال صيغ التمويل المبنية على المشاركة والبيع والتبرع في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تعمل المصارف الإسلامية الجزائرية بكل إمكانياتها وباستخدام جميع الأساليب التمويلية المشروعة لزيادة الاستثمار ومصادر التمويل الخاصة بها.
- ✓ يعتبر الاندماج المصرفي بين البنوك الإسلامية الجزائرية ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة من المصارف التقليدية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: توصيات الدراسة

- ✓ ضرورة تفعيل الأسواق المالية الإسلامية التي تليح للمصارف الإسلامية الجزائرية تداول أسهمها ومنتجاته مع ما تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ العمل على إحلال البنوك الإسلامية الجزائرية مقام البنوك التقليدية.
- ✓ دعم تفعيل مبدأ المشاركة الذي تتبناه البنوك الإسلامية الجزائرية وذلك لأنه يدعم جميع المشاريع التنموية متى ما أثبت جديها و جدواها الاقتصادية.
- ✓ يجب على الحكومات الجزائرية إلزام البنوك المركزية بالتعاون مع البنوك الإسلامية الجزائرية وتذليل العقبات أماميا.
- ✓ إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية الجزائرية كأداة تمويلية مستحدثة من أجل استقطاب السيولة وكذا استغلالها في تمويل المشاريع التنموية و الاستثمارية الكبرى في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد
- ✓ القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الجزائر.
- ✓ يتوجب على البنوك الإسلامية الجزائرية إنشاء إدارات للبحث والتطوير ، حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية

ثالثا: آفاق الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مدى قدرة البنوك الإسلامية في الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية. كما يهدف هذا البحث إلى توضيح الإجراءات والطرق التي يجب إتباعها من قبل البنوك الإسلامية الجزائرية لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. ونظرا لشساعة الموضوع فإن هذا البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكملة من أجل تغطية جوانب الضعف فيه ، وأمل أن تكون خاتمة بحث بداية وانطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية، ويمكن تحديد بعض الأفاق كما يلي:

- ✓ مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل التنمية في الجزائر .
- ✓ استراتيجيات و أساليب تفعيل دور التنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

1.سورة البقرة الآية 280

2.سورة البقرة، الآية 277 278

الكتب :

3.أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، دار اليازوري النشر والتوزيع، الأردن، 2000،

4.أحمد محمود أحمد ، تسويق الخدمات المصرفية ،دار البركة للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،1999

5.أحمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008،

6.اسماعيل سيد الطاهر ، نبيلة عباس ، التسويق الدار الجامعة ، القاهرة، مصر ، 2003

7.أمين عبد العزيز حسن ،استراتجيات التسويق في القرن 21،دار قباء للنشر و التوزيع ،2001

8.انس فراش البنك الإسلامي، مجلة كلمة الله تعالى العدد 04 2010 .

9.بشير عباس العلاق ،الخدمات الكترونية بين النظرية و التطبيق (مدخل تسويق استراتيجي) ،منشورات المنظمة العربية الادارية ،القاهرة ،مصر 2004

10.جلال وفاء البكري محمدين البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008،

11.خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008

12.خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان سابق، ص 32

13.د.محمد بن عزوزي، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة الأغواط- الجزائر الطبعة الأولى- 2022

14.الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 277

15.رفيق المصري، المصارف الإسلامية، دار القلم سوريا، 1994، ص 63.

16.السالوس على أحمد، معاملاتنا المعاصرة، دار الحرمين، الأردن، 1983،

17.سعد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة لبنان 2001، ص 220

18.شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

19.صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات البنكية الإسلامية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2008،

20.صلاح الدين حسن السيسي ،الحسابات و الخدمات المصرفية الحديثة ،دار الوسام للطباعة و النشر ،بيروت،لبنان ،1998

21.عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، دار الجامعة، مصر، 2004ص 276

22.عبد الغفار حنفي إدارة المصارف الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة 2002،

23.غريب الجمال المصارف وبيوت التمويل، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية

24.فلاح من الحسيني، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003،

25.فليح حسن خلف ،البنوك الإسلامية علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

26.محسن أحمد الخصري البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة ابتراك للنشر والتوزيع، الأردن، 1999،

27.محمد أبو خلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990،

28.محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، سوريا، 1997،

29.محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية جامعة منصورة، 1998،

30.محمد شيخون المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002،

31.محمد صالح الحناوي والسيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1998

32.محمود حسين الوادي وحسين محمد سمعان

أطروحات :

33.هاشم السيد دراسة وتطوير وتحليل الأدوات لدى المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراء، العلوم المالية، جامعة ويلز، المملكة المتحدة، 2009،

الملتقيات:

34.سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية في إيجاد حل لهاء المؤتمر العلمي العاشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعيها وعلاجها، جامعة جرش الأردن 14 16 ديسمبر 2010

القوانين والتشريعات

35.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2018

المواقع الكترونية:

36.BADR Banque, Badr info, N°:01, Janvier 2002

37.BADR Banque, Badr info, N°33, mars/avril 2003.

38.BADR Infos, N° 28, 1999, P P 32-33. www.badr-bank.net

39.https://badrbanque.dz/

40.https://badrbanque.dz/

41.https://www.albaraka-bank.dz/storag/2022/01/RAPPRT-2020-AR.pdf

42.https://www.alsalamalgeria.com/

43.https://www.alsalamalgeria.com/

قائمة الملاحق

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

شباك الصيرفة الإسلامية

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد. يطيب لنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن نرحب بكم في هذا المتنفس الجديد لافتتاح شباك الصيرفة الإسلامية في وكالتنا الرئيسية عين تموشنت 772.

الصيرفة الإسلامي - بدر بنك.

يعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر شبابيك بدر للصيرفة الإسلامية 14 منتجا مطابقا لمبادئ الشريعة الإسلامية موجها لكل فئات الزبائن (الخواص والمهنيين والمؤسسات) معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية مقسمة إلى فئتين كبيرتين الأولى تخص منتجات الادخار ووضع الأموال لفائدة المودعين
ممثلة في:
حساب شيك إسلامي، حساب ودائع تحت الطلب وهو موجه للإفراد والهيئات التي ليس لها أغراض تجارية205
حساب جاري إسلامي، الموجه للتجار، الفلاحين و المؤسسات الربحية 305
دفتر توفير إسلامي، بدون عائد 252
دفتر توفير إسلامي "أشبال" بدون عائد 257
دفتر ادخار إسلامي «استثماري"، منتج للأرباح 240
دفتر ادخار إسلامي "استثماري "فلاح" منتج للأرباح 253

في حين أن الفئة الثانية تخص مجموعة تمويلات بصيغة المرابحة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإقتناء وسائل النقل والمواد واللوازم والسلع وتشييد بنايات لتربية المواشي ومستودعات ومناطق التخزين وتحديث المعدات واقتناء الماشية والأسمدة والبذور.

ويتعلق الأمر ب :

تمويلات متوسطة الأجل

المرابحة للعتاد المهني (تجهيزات مهنية)
المرابحة لوسائل النقل (العتاد المدولب)
المرابحة للإنتاج الفلاحي
المرابحة للأشغال

تمويلات قصيرة الأجل

المرابحة للصفقات العمومية
المرابحة للصادرات
المرابحة للمواد الأولية
المرابحة علتي

وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية، منها: التمويل بالمرابحة، والتمويل بالمشاركة، والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالاستصناع، والتمويل بالسلم، والتمويل بالإجارة، والتمويل بالتوّرق، والتمويل بالبيع الآجل

لا تترددوا واستفيدوا من خدماتنا الجديدة عبر شبابيك بدر للصيرفة الإسلامية الموزعة عبر الوطن.

Financement islamique

MOURABAHA

1. DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES:

- Demande de financement signée par une personne habilitée
- Copie dument légalisée des statuts pour les personnes morales
- PV délibération désignant et autorisant le gestionnaire a contracter des emprunts.
- Copie dument légalisée du registre de commerce ou tous autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément autorisation d'exploitation, carte fellah carte d'artisan ...etc).
- Copie dument légalisée du BOAL (bulletin officiel des annonces légales)
- Copie dument légalisée de l'acte de propriété de concession ou de bail des locaux professionnels.

2. DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX:

- Bilan et TCR des trois 03 derniers exercices.
- Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées
- Bilans et TCR prévisionnels.
- Plan de financement et/ou de trésorerie.
- Situation fiscales et parafiscales récentes ou échéanciers éventuels.

3. DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS:

- Etude technico-économique(en particulier pour les demandes d'investissement).
- Facture pro forma
- Plan des charges ,carnet de commandes ,contrats ,convention...etc.

4. AVANTAGES OBTENUS:

- ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation.
- Tout document juge utile par le client pour appuyer sa demande de financement.